

يوم اليتيم

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد .. فالاحتفال بيوم اليتيم ترجع فكرته إلى دار الأورمان منذ عام ٢٠٠٤م حيث صارت الجمعيات والمنظمات... تحتفل بيوم اليتيم في أول إبريل من كل عام، يحدث ذلك في وقت وصل فيه عدد أطفال الشوارع إلى ثلاثة ملايين طفل مشرد، فهل يكفي تذكر اليتيم في يوم واحد طوال العام في علاج هذه الكارثة وهذه المأساة، لقد فرغنا هذه القضية من محتواها وتعاملنا معها كما نتعامل مع الأم بحيث نقدم لها الهدية يوم ٢١ مارس ونمارس العقوق معها طيلة العام ونحتفل بمولد النبي ﷺ في الوقت الذي نهجر فيه سُنَّته ولا نطبق شريعته، ونحتفل بذكرى الإسراء والمعراج ونحن نتعامل بالربا ونبيح العُري والخلاعة والخنأ وبعضنا صار سَلماً لأعداء الله حرباً على أوليائه... نعيش حالة من حالات الغش والخداع والكذب، ولما هجرنا إسلامنا ونسينا ربنا صرنا نستحسن يوم اليتيم ونتبنى فكرة دار الأورمان !!! ونحتفل بعيد الأم كما تصنع فرنسا، ولن نعدم من يرقع ويزيف ويكرس للبدع والضلالات ويأتي ببعض النصوص للتدليل على أن الإسلام اهتم باليتيم والأم...

وكما يشيع الكذب في أول إبريل بغرض المزاح، فكذلك الأمر بالنسبة ليوم اليتيم الذي يأتي في نفس التوقيت، والذي لا يتعدى بعض الأغاني وتقديم الهدايا للأيتام، فهل هذه الصور تكفي في التعامل مع هذا القطاع أم أنه نوع من المزاح واللعب والكذب، وقد أمرنا أن نسمي الأشياء باسمها.

إن اليتيم يحتاج إلى رعاية جيدة من صحة وتعليم وحب وحنان ومحافظة على دينه وعقله وفطرته، وهذا من جملة فروض الكفاية، وإلا صار نقمة على نفسه وعلى مجتمعه وتكفي نظرة سريعة على دور رعاية الأيتام وكيف يتربى الأولاد على الرذائل وبحيث أصبحت مأوى للمُبشرين، وتذكروا قصة سانجور الذي أخذته فرنسا وعاد ليحكم

بلاده بعد أن تَصَّر وهو الذي وُلد لأبوين مسلمين، ولك أن تتخيل حكم أصحاب العاهات النفسية.

لقد ذاق النبي ﷺ طعم اليتيم وقال له سبحانه ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَفْهَرْ ۝۱۰ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝۱۱﴾ [الضحى: ٩ - ١١] أي لا تسلط عليه بالظلم وادفع إليه حقه، واذكر يَتَمَك ولا تقهر أي لا تحقر ولا تظلمه بأخذ ماله، وخص اليتيم لأنه لا ناصر له غير الله تعالى، فغلظ في أمره بتغليظ العقوبة على ظالمه.

ودلت الآيات على اللطف باليتيم وبره والإحسان إليه حتى قال قتادة: «كن لليتيم كالأب الرحيم»، وروي عن أبي هريرة أن رجلاً شكاً إلى النبي ﷺ فسوة قلبه فقال: «إن أردت أن يلين فامسح رأس اليتيم وأطعم المسكين»، وفي الصحيح عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «إن اليتيم إذا بكى اهتز لبكائه عرش الرحمن فيقول الله تعالى ملائكته يا ملائكتي من ذا الذي أبكى هذا اليتيم الذي غيبت أباه في التراب؛ فتقول الملائكة: ربنا أنت أعلم، فيقول الله تعالى ملائكته: يا ملائكتي اشهدوا أن من أسكته وأرضاه أن أرضيه يوم القيامة»، فكان ابن عمر إذا رأى يتيماً مسح برأسه وأعطاه شيئاً، وأورد أيضاً عن أنس قال: قال النبي ﷺ: «من ضم يتيماً فكان في نفقته وكفاه مؤنته كان له حجاباً من النار يوم القيامة، ومن مسح برأس يتيم كان له بكل شعرة حسنة»، وقال أكثم بن صيفي: الأذلاء أربعة: النمام والكذاب واليتيم والمديون». لقد كتب الله الإحسان على كل شيء وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ ولو نزل الإنسان نفسه أو أولاده منزلة الأيتام لعلم ما الواجب تجاههم والإحسان إليهم هو في واقع الأمر وحقيقته إحسان إلى النفس، قال تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الأنبياء: ٧]، وقال: «من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها»، ومن جملة الخيرات المترتبة على رعاية الأيتام إيجاد المجتمع المتراحم المتحاب المترابط، وشيوع معاني الأمن والأمان والطمأنينة



وانخفاض نسب الجرائم، وهذه المعاني لا تتحقق بالتزييف والتدليس والاحتفال بيوم اليتيم أول إبريل بالغناء وتقديم الهدايا لهم.

لابد من الانطلاق في التعامل مع هذه القضية مما في الكتاب والسنة وإعمال معاني الإيمان في حياتنا الخاصة والعامة، فالمؤمن مرآة أخيه ويجب لأخيه ما يجب لنفسه، والمؤمن للمؤمن كالبينان يشد بعضه بعضاً، ومثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، ولن تؤمنوا حتى تراحموا، والراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء.

لابد من تكاتف الجهود للنهوض والإهتمام بالأيتام، فإن قصرت الدول في القيام بدورها فعلى الأفراد أن يبذلوا وسعهم ﴿فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩]، وخير الناس أنفعهم للناس، ومن أحب الأعمال إلى الله سرور تدخله على مسلم وتكشف عنه كربة أو تقضي له حاجة أو تطرد عنه خوفاً، ومن لم يرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا فليس منا، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة، والمؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم، وفق الله الجميع لما يحب ويرضى.

وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

كيف يقتل الابن أمه وأباه؟!! وهل وصل العقوق لمثل هذا الحد؟!!

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.
أما بعد .. فما من يوم يمر إلا ونسمع عن ابن قتل أباه أو أمه، وقد ذكر لي أحد الإخوة أن
حادثة من هذا النوع ارتكبت في شارع بمصطفى كامل بالإسكندرية منذ أيام، حيث قام
الشاب بضرب والده حتي الموت؟! حتى أصبح العقوق يُشكل ظاهرة، ولو قيل عن
عصرنا هو عصر العقوق فلا منازعة.

وقد ساهم التصوير الإجرامي في إيصال العقوق لمثل هذا الحد، فالأفلام
والتمثيليات والجرائد والمجلات تحاول إيجاد المبررات وتلمس المعاذير للجاني على
حساب المجني عليه، بل كانت أحد أسباب ظاهرة العقوق، فهذا الابن قتل أباه لأنه
منعه من زواج محبوبته ولم يدفع له رغم غناه!!! وكأنه يستحق هذه العقوبة وقد أخذ
جزاءه!!! وهذا الابن يضرب أمه لأنها خرجت تعمل ولم تُعَدِّ له الطعام أو لم توفر له
مصرفه!!! وهكذا فالإعلام قد كرس للعقوق وأطاح بمعاني البر ولو شئت لقلت
إجرام يصور إجرامًا ويعبر عنه بروح التبرير أو الميوعة.

وقد أدى تعاظم المخدرات إلى زيادة نسبة الجرائم كالقتل والسرقة والاغتصاب والزنى
وشمل ذلك عقوق الوالدين من قتل وضرب وشتم، فلم يقتصر الأمر على مجرد التأفف
وإظهار الضيق والضجر أو إحداث النظر بل تعداه إلى صور لا تفعلها إلا الحيوانات المفترسة
التي تجردت من كل رحمة، تأمل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَّهُمَا آيٍ وَلَا نَهْرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا
وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْنِي صَغِيرًا﴾ [الأنعام: ٢٣ - ٢٤]، وفي
الحديث: «من الكبائر شتم الرجل والديه، قالوا يا رسول الله، وهل يشتم الرجل والديه؟
قال: «نعم يسب أباً الرجل فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه» [رواه البخاري ومسلم]، وقارن
ما ورد في الحديث مع ما يحدث في الواقع يطول عجبك.



وعن عروة قال: إن أغضباك فلا تنظر إليهما شزراً، فإنه أول ما يعرف من غضب المرء شدة نظره إلى من غضب عليه، وعن الحسن قيل له: إلّا ما ينتهي العقوق؟، قال: أن يحرمهما ويهجرهما ويحد النظر إليهما.

ولا يخفى أن الأمراض النفسية هي أحد أمراض العصر، فالمصحات النفسية، والمستشفيات العقلية تمتلئ بالنزلاء نتيجة انفصال الروح عن الجسد والدنيا عن الآخرة، والأرض عن السماء، ولا يستبعد أن تكون هذه الأمراض وراء انتشار ظاهرة العقوق، وسبب من أسبابها، فقد سمعنا عمن قتل أمه وهي تصلي، والثاني الذي ظل يضرب أباه حتى الموت، وقد يكون الابن مغلوباً على عقله في ذلك، وليس الأمر مجرد إدعاء أو براعة محامي يريد لموكله أن يفلت من العقوبة.

ومما لا يغفل هنا ما أدى إليه الانبهار بصور الحياة المادية والانفتاح على الغرب وضعف معاني الدين، وانتشار الأخبار بسرعة مذهلة، فالحادث تناقلته وسائل الإعلام، والدنيا أشبه بجهاز صغير وأحياناً لا يتثبت الناس في إثبات التهم، وهذا وغيره من شأنه أن يشيع الفاحشة في الذين آمنوا، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، ليس كل ما يُعرف يقال فقد يكون مما يُركم الأنوف ويشيع الرذيلة وإذا اضطررنا للنقل بعد التثبت فلا بد من تنفير من المعاصي والذنوب وتحبيب الناس في الخير والبر.

حكى لي أحد الإخوة السائقين أنه كان يقود سيارته قرب منتصف الليل فوجد امرأة تبكي فظن أنها تريد أن تصل إلى بيتها ولا تجد ما لا تدفعه، فأركبها معه، وأخذت تحكي له قصتها، وأن لها أولاد ثلاثة أخذوا يعنفونها على زواجها من أبيهم العجوز، ويتهددون ويتوعدون بضربه عند رجوعه من السعودية لأنه لم يأتهم بالسيارات ولم يضع لهم النقود في البنك، وهكذا فالواقع أغرب من الخيال، وصور العقوق التي يطفح بها المجتمع لا تحتاج لريشة رسام أو أديب عالمي يؤلف لنا القصص من وحي الخيال.

قد يُضاف إلى ما ذكرناه مسألة المراهقة ومحاولة إثبات الرجولة الزائفة على حساب الوالدين، كما أن الإنسان ابن بيئته، فسوء البيئة والتربية على المعاني المادية قد تقف وراء استشراف هذه الظاهرة، وكما قال البعض: عققناهم صغارًا فعمقونا كبارًا، والجزء من جنس العمل، فالأب لا يتطلع في أحسن أحواله إلا في نجاح ابنه آخر العام، وأن يكون الولد طبيبًا، أو مهندسًا أو لاعب كرة، ولربما لم يكلف نفسه بنصح أولاده بالصلاة والصيام وتلاوة القرآن، وإن كان تقصير وتفريط الوالدين في التربية لا يبرر عقوق الأبناء، فقد أمرنا أن نتقي الله فيمن لا يتقى الله فينا، وأن نعدل فيمن جار علينا، وأن نحسن لمن أساء إلينا ﴿ادْفَعْ بِالَّذِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ﴾ [الزُّمَرُ: ٩٦]، وكم من نبتة طيبة ظهرت وسط الحشائش السامة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الْعنكبوت: ٦٩].

لا يستقيم معنى البر مع التقليد الأعمى ومصاحبة قراء السوء، فالصاحب صاحب، والحمام مع الحمام، والحيات مع الحيات، والطيور على أشكالها تقع، وكل قرين بقرينه يقتدى، ومصاحبة العاق شؤم، والتباعد عنه أوكد من التباعد عمن به جرب وجذام، والمرء على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخال، وقالوا: قل لي من صاحبك أقول لك من أنت، إياك وفلسفة العقوق والذنوب، فما عصي الله إلا بالتأويل، ولا تتذرع بالنوايا الطيبة، فأنت محاسب على سوء الصنيع حتى وإن قلت إن نيتك حسنة، وقدم لنفسك في التعامل مع والديك وزوجتك وأولادك، كن دافعًا لهم للبر بالقول والفعل، وصولًا للرحم، وحريصًا على تقوية صلات الزوجة بأهلها، فأعين الأولاد معقودة على ما يشاهدونه وما يتربون عليه، واعلم أن الوقت وقت غربة وجهالة، وأن الطاعات لا تُقتصر على مجرد الصلاة والصيام، فقد رتب سبحانه قضية البر بعد أخطر قضية في الوجود، فقال سبحانه: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإِسْرَاءُ: ٢٣]، وقال في حق الأبوين المشركين: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا



تُطْعَمُهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴿٢٠﴾ فالرحم الكافرة لا العاصية فقط أو الظالمة تُوصل من المال ونحوه.

نحن بحاجة لأن نتعلم معاني البر، فما بعد البر إلا العقوق والبر لا يقتصر على احتفال مبتدع يوم ٢١ مارس وتقدم فيه الهدايا ثم نعود سيرتنا الأولى في العقوق، ففي السنن كفاية وهي بمثابة عيد للوالدين في كل آنٍ وحين، وياليتنا ننهض جميعًا بحيث نعلم الناس ما جهلوه من دين الله تكثيرًا للخير والصلاح وتقليلًا للشر والفساد، وفق الله الجميع لما فيه صلاح البلاد والعباد.

وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

العنف الجنسي بين المرء وزوجه

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد ..

فقد اشتكت بعض النسوة من العنف وقسوة الأزواج في جماعهن، وإتمام المعاشرة بغير رضاهن، وشابهت هذه الظاهرة في جرأتها وتصريحها ما حدث مع ظهور الفياجرا والمنشطات الجنسية، فلم يقتصر الحديث على الرجال، بل شاركت النساء في ذلك، وأدلت الصحفيات والمثقفات بدلوهن في هذا الموضوع!!

لقد أثرت هذه الشكاية على صفحات الجرائد والمجلات، وفي غيرها من وسائل الإعلام، واستدعى الأمر سؤال الشيوخ والأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين عن أسباب ظاهرة العنف هذه وسبل علاجها.

وقد وصل الأمر ببعض الزوجات والمعالجين إلى حد وصف هذا الأمر بالاغتصاب!!، فمن المعروف والمتبادر للأذهان عند سماع كلمة الاغتصاب أنها تنصرف إلى اغتصاب الرجل لامرأة أجنبية، لا ممارسة الرجل لهذا الفعل مع امرأته، ويتواكب هذا الطرح مع المناداة بمنع ختان البنات، ومنع التعدد، ومنع زواج البنت قبل سن الثامنة عشرة، وعدم عقوبتها إذا زنت قبل هذا السن!!

فالطرح والعرض مريب، ويأتي من عناصر مشبوهة، وضمن هجمة شرسة لتغريب الأمة وإبعادها عن دينها.

ومن عجيب الأمر أن الظاهرة المذكورة تتعارض فيما يبدو مع ما قرأته من أن ٥٠٪ من الرجال يعانون من الضعف الجنسي بسبب الهرمونات التي لا تخلو منها كثير من المأكولات، أو لغير ذلك من الأسباب التي ذكرها الباحثون في تحليل وتشخيص هذه الظاهرة، فهل صار المجتمع بين إفراط وتفريط أو بين عنيف وضعيف؟!!!

وعلى كل حال فلنا عدة تعليقات على شكاية العنف الجنسي بين المرء وزوجه:



أولاً- ما كنت أتخيل أن الجراءة تبلغ بالنساء على جهة الخصوص لمثل هذا الحد من التصريح، ففي التعريض مندوحة عن الكذب وكفاية عن الظهور في وسائل الإعلام بالصوت والصورة، فالحياء خير كله، ولا يأتي إلا بخير، والحياء والإيمان قرنا جميعاً، فإذا رُفع أحدهما رُفع الآخر، و«إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبُوَّةِ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» [رواه البخاري].

لا حرج أبداً في سؤال أهل العلم عن هذه المسألة وغيرها، ولكن الحرج في التبذل وفقدان الحياء ومشابهة الرجال في الجراءة في غير مواضعها، والتشبه بالأجنبيات في تحللهن الذي يطلق عليه وصف التحرر.

ثانياً- الجهل مصيبة، وأشد منه الاستخفاف والتهكم بحق الزوج على زوجته، كما حدث في هذه القضية وغيرها، فالواجب على المرأة طاعة زوجها في غير معصية ربها، وألا تدخر وسعاً في إرضائه، وفي إنفاذ ما يطلب منها.

روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا فَتَأْبَى عَلَيْهِ إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطاً عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا» [رواه مسلم]. وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لَوْ كُنْتُ أَمِراً أَحَداً أَنْ يَسْجُدَ لِغَيْرِ اللَّهِ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تُؤَدِّي الْمَرْأَةُ حَقَّ رَبِّهَا حَتَّى تُؤَدِّيَ حَقَّ زَوْجِهَا وَلَوْ سَأَلَهَا نَفْسُهَا وَهِيَ عَلَى قَتَبٍ لَمْ تَمْنَعَهُ» [رواه ابن ماجه، وصححه الألباني].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا وَصَامَتْ شَهْرَهَا وَحَفِظَتْ فَرْجَهَا وَأَطَاعَتْ زَوْجَهَا قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ» [رواه ابن حبان، وأحمد، وصححه الألباني].

وروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ، فَبَاتَ غَضَبَانِ عَلَيْهَا، لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ»، [ورواه مسلم] ولفظه:

«إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ»، ولهذا قال تعالى: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ شُرُوهُ فَعِظُوهُمْ﴾ قال تعالى: ﴿وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ [النساء: ٣٤]. قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رحمهما الله: «الهجر هو أن لا يجامعها، ويضاجعها على فراشها ويوليها ظهره»، وكذا قال غير واحد، وزاد آخرون منهم السدي والضحاك وعكرمة وابن عباس في رواية: «ولا يكلمها مع ذلك ولا يحدثها»، وقال البعض: «لا يضاجعها» اهـ باختصار.

ضرب الزوجة:

قال رجل من الصحابة: «يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقَّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ قَالَ: أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ - أَوْ اكْتَسَبْتَ - وَلَا تَضْرِبَ الْوَجْهَ وَلَا تُقَبِّحَ وَلَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» [رواه أبو داود، وصححه الألباني].

ويقول النبي ﷺ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ؛ الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُّوا» [رواه مسلم].

وفي صحيح مسلم عن جابر رحمته الله عن النبي ﷺ أنه قال في حجة الوداع: «فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ وَأَسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوْطِئَنَّ فَرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوْنَهُ. فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ».

وقال ﷺ: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ وَلَا اللَّعَّانِ وَلَا الْفَاحِشِ وَلَا الْبَذِيءِ» [رواه الترمذي، وصححه الألباني].

ويقول النبي ﷺ: «لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ، ثُمَّ يَجَامِعُهَا فِي آخِرِ الْيَوْمِ» [رواه البخاري].



والسيدة عائشة رضي الله عنها تبين أنه: «مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا قَطُّ بِيَدِهِ وَلَا امْرَأَةً وَلَا خَادِمًا إِلَّا أَنْ يُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَا نِيلَ مِنْهُ شَيْءٌ قَطُّ فَيَنْتَقِمَ مِنْ صَاحِبِهِ إِلَّا أَنْ يُنْتَهَكَ شَيْءٌ مِنْ مَحَارِمِ اللَّهِ فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» [رواه مسلم].

والرجل إذا ضرب امرأته على سبيل التأديب فليس له أن يحدث أثراً بها، ولا يضرب بالسوط ولا العصا وإنما بمثل السواك.

قال ابن عباس وغير واحد: ضرباً غير مبرح، وقال الحسن البصري: غير مؤثر. قال الفقهاء: أن لا يكسر فيها عضواً ولا يؤثر فيها شيئاً.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: «يهجرها في المضجع فإن أقبلت وإلا فقد أذن الله لك أن تضربها ضرباً غير مبرح، ولا تكسر لها عظماً فإن قبلت وإلا فقد أحل الله لك منها الفدية».

وقال النبي ﷺ: «لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ. فَجَاءَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ذَرْنِ النِّسَاءَ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ. فَرَخَّصَ فِي ضَرْبِهِنَّ، فَأَطَافَ بِآلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِسَاءً كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَقَدْ طَافَ بِآلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءً كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ لَيْسَ أَوْلَئِكَ بِخِيَارِكُمْ» [رواه أبو داود، وابن ماجه، وصححه الألباني].

ويقول تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٣٤]. أي إذا أطاعت المرأة زوجها في جميع ما يريده منها مما أباحه الله له منها فلا سبيل له عليها بعد ذلك، وليس له ضربها ولا هجرها.

قَالَ تَجَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٤]. تهديد للرجال إذا بغوا على النساء من غير سبب، فإن الله العلي الكبير وليهن وهو منتقم ممن ظلمهن وبغى عليهن. فإذا أحدث الرجل لامرأته عاهة بضربه لها عززه الحاكم بما يناسب الضرر.

ثالثاً- العرض الجماهيري الديمقراطي لهذه القضية وغيرها لا يصلح، ومن شأنه أن يحدث اضطراباً وينحرف بالخلق عن صراط الله المستقيم، يكفي سؤال أهل العلم

الثقات قال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ قال تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، فلا يجوز التعويل على رأى الأكثرية أو الأقلية في حسم موارد النزاع، كما لا فائدة في سؤال المغنية والراقصة، والمثقف الملحد، والصحفي الشيوعي، ولا قيمة لعرف وبيئة ونشأة تتصادم مع ما جاء في الكتاب والسنة.

رابعاً- الالتزام بدين الله فيه صلاح الفرد والمجتمع، ومعاشرة الزوجة بالمعروف طاعة وقربة لله - تعالى -، فخيركم خيركم لأهله. وهذه بعض النصائح تتعلق بالقضية المثارة نقلتها من كتابي «وعاشروهن بالمعروف»:

١ - ملاطفة الزوجة عند البناء بها:

يستحب له إذا دخل على زوجته أن يلاطفها كأن يقدم إليها شيئاً من الشراب ونحوه لحديث أسماء بنت يزيد بن السكن قالت: «إِنِّي قَيِّنْتُ (أي زَيَّنْتُ) عَائِشَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ جِئْتُهُ فِدَعَوْتُهُ لِحُلُوتِهَا (أي النظر إليها مجلوة مكشوفة) فَجَاءَ فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِهَا فَأَتَى بِعُسٍّ لَبَنٍ (وهو القدح الكبير) فَشَرِبَ ثُمَّ نَاوَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَخَفَضْتُ رَأْسَهَا وَاسْتَحْيَيْتُ، قَالَتْ أَسْمَاءُ: فَاَنْتَهَرْتُهَا، وَقُلْتُ لَهَا: خُذِي مِنْ يَدِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: فَأَخَذْتُ فَشَرِبْتُ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: أَعْطِي تَرَبِّكَ، قَالَتْ أَسْمَاءُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَلْ خُذْهُ فَاشْرَبْ مِنْهُ ثُمَّ نَاوِلْنِيهِ مِنْ يَدِكَ، فَأَخَذَهُ فَشَرِبَ مِنْهُ ثُمَّ نَاوِلْنِيهِ، قَالَتْ: فَجَلَسْتُ ثُمَّ وَضَعْتُهُ عَلَى رُكْبَتِي ثُمَّ طَفِقْتُ أُدِيرُهُ وَأَتْبَعُهُ بِشَفَتِي لِأَصِيبَ مِنْهُ مَشْرَبَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ لِنِسْوَةٍ عِنْدِي: نَاوِلِيهِنَّ، فَقُلْنَ: لَا نَشْتَهِيهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَجْمَعْنَ جُوعًا وَكَذِبًا» [رواه أحمد والطبراني].

٢- وضع اليد على رأس الزوجة والدعاء لها:

وينبغي أن يضع يده على مقدمة رأسها عند البناء بها أو قبل ذلك، وأن يسمي الله -تبارك وتعالى-، ويدعو بالبركة ويقول ما جاء في قول النبي ﷺ: «إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ اشْتَرَى خَادِمًا فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَمِنْ شَرِّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ وَإِذَا اشْتَرَى بَعِيرًا فَلْيَأْخُذْ بِذِرْوَةِ سَنَامِهِ وَلْيَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ» [رواه أبو داود، وحسنه الألباني].

٣- صلاة الزوجين معًا:

ويستحب لهما أن يصليا ركعتين معًا؛ لأنه منقول عن السلف، وفيه أثران، الأول: عن أبي سعيد مولى أبي أسيد قال: «وساق الحديث...، وفيه: وعلموني فقالوا: إذا دخل عليك أهلك فصل ركعتين، ثم سل الله من خير ما دخل عليك، وتعوذ به من شره، ثم شأنك وشأن أهلك».

الثاني- عن شقيق أيضًا وفي الرواية: «فإذا أتتك أيضًا»، في رواية: «فإذا أتتك فأمرها أن تصلي وراءك ركعتين»، وزاد في رواية أخرى عن ابن مسعود فقل: «اللهم بارك لي في أهلي وبارك لهم في، اللهم اجمع بيننا ما جمعت بخير، وفرق بيننا إذا فرقت إلى خير» اهـ باختصار.

لا شك أن هذه معانٍ واضحة وظاهرة في المعاشرة بالمعروف، غفل عنها كثير من الناس الظانين أن السعادة والهناء بالسيارة والجاه والثراء، ثم لا يبالون بعد ذلك بصلاة ولا صيام ولا طاعة، فسرعان ما تستحيل حياتهم غمًا ونكدًا، وحياة الترف المادي أنست الناس كثيرًا من معاني الإيمان والتعلق برب العزة -جل وعلا- في جلب النفع ودفع الضر.

مسائل تتعلق بالوقاع:

المسألة الأولى- التسمية إذا أراد أن يأتي أهله فيقول: «بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا»، قال رسول الله ﷺ: «فَإِنْ قَضَى اللَّهُ بَيْنَهُمَا وَلَدًا لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ» [رواه الترمذي، وصححه الألباني].

المسألة الثانية: يحرم إتيان المرأة في دبرها؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا أَوْ كَاهِنًا فَقَدْ كَفَرَبِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ» [رواه الترمذي وابن ماجه، وصححه الألباني].

وعن طاوس قال: «سئل ابن عباس عن الذي يأتي امرأته في دبرها، فقال: هذا يسألني عن الكفر».

وقال النبي ﷺ: «أَقْبِلْ وَأَذْبِرْ وَاتَّقِ الْحَيْضَةَ وَالِدُبْرَ» [رواه أحمد، وحسنه الألباني]، وقال النبي ﷺ لمن سأل: «أمن دبرها في قبلها؟ فنعم أم من دبرها في دبرها؟ فلا؛ فإن الله لا يستحيي من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن» [أخرجه الشافعي والنسائي، وحسنه الألباني].

قَالَ تَجَالِي: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُكُمْ فَاتُّوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شَتُّمْ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، أي مقبلات ومدبرات ومستلقيات إذا كان ذلك في الفرج، أي: موضع الولد، كما قال جابر وابن عباس رحمهما الله.

المسألة الثالثة: وإذا أراد الرجل أن يعاود الوطء فيسن له الوضوء لقول النبي ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ ارَّادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ» [رواه مسلم]، وفي رواية: «وضوء الصلاة، فإنه أنشط للعود».

ولو اغتسل لكان أفضل لحديث أبي رافع: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى نِسَائِهِ يَغْتَسِلُ عِنْدَ هَذِهِ وَعِنْدَ هَذِهِ، قَالَ فَقُلْتُ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَجْعَلُهُ غُسْلًا وَاحِدًا قَالَ: هَذَا أَزْكَى وَأَطْيَبُ وَأَطْهَرُ» [رواه أبو داود، وحسنه الألباني].



المسألة الرابعة- يجوز لهما أن يغتسلا معاً في مكان واحد، لقول السيدة عائشة رضي الله عنها: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ - بَيْنِي وَبَيْنَهُ - وَاحِدٍ فَيَبَادِرُنِي حَتَّى أَقُولَ دَعْ لِي دَعْ لِي. قَالَتْ: وَهُمَا جُنْبَانٍ» [رواه مسلم].

ملاطفة ومداعبة:

تروى السيدة عائشة رضي الله عنها وتقول: «كُنْتُ أَشْرَبُ وَأَنَا حَائِضٌ ثُمَّ أُنَاوِلُهُ النَّبِيَّ ﷺ فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ فَيَشْرَبُ وَتَتَعَرَّقُ الْعَرَقُ وَأَنَا حَائِضٌ ثُمَّ أُنَاوِلُهُ النَّبِيَّ ﷺ فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ فَيُشْرَبُ» [رواه مسلم].

وكان يقول لها: «يَا عَائِشَ، هَذَا جِبْرِيلُ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ. فَقُلْتُ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، تَرَى مَا لَا أَرَى» تُرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [رواه البخاري ومسلم]، فترميم اسم الزوجة نوع من الملاطفة والمداعبة.

وروت السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَلَ بَعْضَ نِسَائِهِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ» [رواه الترمذي وابن ماجه، وصححه الألباني]، وقالت السيدة عائشة رضي الله عنها: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ وَلَكِنَّهُ أَمْلَكَكُمْ لِإِزِيهِ» [رواه مسلم].

ولمس المرأة ولو بشهوة لا ينقض الوضوء لهذه الأدلة؛ ولأنه أمر تعم به البلوى ولا دليل يدل على انتقاضه، وقول الله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، وذلك لأن الله -تعالى- حيي كريم يُكْنِي بما شاء عما شاء، فكُنِيَ بالمس والمسيس عن الجماع، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما.

ويحرم على الرجل مس المرأة الأجنبية عنه إلا لضرورة، ولا تعلق للمسألة بنقض الوضوء والحرمة؛ لأن اللمس حاسة من الحواس كالنظرة ونحوه.

وتروي السيدة عائشة رضي الله عنها وتقول: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتُ عَلَى غَضَبِي. قَالَتْ فَقُلْتُ مِنْ أَيْنَ تَعْرِفُ ذَلِكَ فَقَالَ: أَمَا

إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً فَإِنَّكَ تَقُولِينَ لَا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتُ غَضَبِي قُلْتُ لَا وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ. قَالَتْ قُلْتُ أَجَلُ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَهْجُرُ إِلَّا اسْمَكَ [متفق عليه].

وعنها رحمها الله قالت: «خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ وَأَنَا جَارِيَةٌ لَمْ أَحْمِلِ اللَّحْمَ وَلَمْ أَبْدُنْ فَقَالَ لِلنَّاسِ: تَقَدَّمُوا، فَتَقَدَّمُوا، ثُمَّ قَالَ لِي: تَعَالِي حَتَّى أُسَابِقَكَ، فَسَابَقْتُهُ فَسَبَقْتُهُ فَسَكَتَ عَنِّي حَتَّى إِذَا حَمَلْتُ اللَّحْمَ وَبَدَنْتُ وَنَسِيتُ خَرَجْتُ مَعَهُ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فَقَالَ لِلنَّاسِ: تَقَدَّمُوا، فَتَقَدَّمُوا ثُمَّ قَالَ: تَعَالِي حَتَّى أُسَابِقَكَ، فَسَابَقْتُهُ فَسَبَقَنِي فَجَعَلَ يَضْحَكُ وَهُوَ يَقُولُ: هَذِهِ بِتِلْكَ» [رواه أحمد، وصححه الألباني].

وهي روايات تدل على كيفية معاشره النساء وإحسان العشرة لهن.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الرد على القرضاوي في منعه ختان البنات

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

فقد ذكر موقع الشيخ القرضاوي على الإنترنت أنه يوافق الأزهر في منعه الختان ويخالف العلماء السابقين في ذلك، وأن الختان غير جائز شرعاً ولا دليل على وجوبه، ولأنه ثبتت مضرته ولا حرج عنده في منع المباح والجائز، فلا دليل يوجب أو يحرم الختان، ومنذ أيام سُئل المفتي الدكتور/ علي جمعه في موضوع الختان، وأن البعض ما زال يتكلم فيه فقال: «اختشوا بقره» على حد تعبيره، ثم استطرد في الحديث في القضية وأن الختان ثبتت مضرته الأمر الذي لم يكن معروفاً من قبل!!! وذكر أيضاً أن الختان لا دليل عليه!!.

وما زالت الحملة الإعلامية الرسمية تطالب بمنع الختان واللافئات تعلق في الميادين في المدن والقرى «لا للختان»!!! فمن الذي ينبغي أن ينكف عن الحديث في هذه القضية؟!.

فهذا مثال - لا على سبيل الحصر - لمسائل كثيرة معروضة على الساحة يُخشى من السكوت عليها - رغم الضعف المادي وامتلاك الطرف الآخر للأدوات الإعلامية الضخمة - من أن تنقلب الموازين وتطمس الحقائق ويصبح الحلال حراماً والحرام حلالاً والسُّنة بدعة والبدعة سُنة. فلا بد من إبراء الذمة والساحة قدر الاستطاعة، إبلاغاً للرسالة وتأدية للأمانة وليحیی من حيٍّ عن بينة ويهلك من هلك أيضاً عن بينة. ما أثير في منع ختان البنات لا يزيد عن كونه شبهات ضعيفة جداً، فالنصوص الدالة على مشروعية ختان البنات كثيرة بفضل الله، وإذا ورد شرع الله بطل نهر معقل، فهل من يعقل؟، واكتشاف مضرة الختان في السنوات الأخيرة ينقصه ورود النصوص بمشروعيته وينقصه الدراسات الطبية التي تبين فوائده كما ينقصه أيضاً عمل الأطباء جيلاً بعد جيل به، وكلام الثقات الموافق للشرع مقدم على كلام المهزومين نفسياً والمنخدعين

بكلام الغرب، ولا نقصد بهذا الكلام أحدًا بعينه - كما لا يحل لأحد أن يخرق إجماع العلماء المتقدمين في إفادتهم مشروعية الختان - وليس لأحد أن يتكلم في دين الله إلا بعد أن يتعرف على ما اتفق عليه العلماء، وما اختلفوا فيه، وقد رأيت أن أنقل هنا ما سبق أن كتبت في نفس الموضوع وهو:

ختان البنات،

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد .. فقد قامت الدنيا ولم تقعد منذ أن أعلنت قناة (C.N.N) الإخبارية قصة الرجل الذي قام بختان الفتاة، فجار وتعدى مما استلحق الفتاة بأذى ومضرة، وارتفعت الأصوات تُطالب بمنع ختان النساء وتصفه بالرجعية، وبالعادة السيئة المذمومة، وثارَت الجمعيات التي تُطالب بحُرِّية المرأة ومساواة المرأة بالرجل، وكأنهم وجدوا ضالتهم المنشودة في هذا الحدث، وزعموا أنَّ الأطباء أجمعوا على منع ختان الإناث، وأنَّ هذا الختان ليس من الدين، ولم يثبت به خبر صحيح، وأنه ليس من مصلحة المرأة، وعلى حد تعبيرهم كان لابد من سن القوانين التي تمنع ختان الإناث وتُجرِّم فاعله حتَّى ولو كان طبيًّا، اللهم إلَّا تحت ظروف خاصة.

وحدثت حالة استنفار، وكأنَّ الأمة في مواجهة مع الختان، فلا حديث للناس إلَّا في هذا الموضوع، هذا مع وجود مخاطر كبيرة تُحيط بهذه الأمة، وإنَّ لم تتقدم في العرض والطرح، فلا أقلَّ من أن تأخذ حظها من الاهتمام، بجوار قضية ختان الإناث، ورغم حرج الموضوع فقد انبرت أقلام وأصوات نسائية تتكلم بكل جرأة في هذا الأمر الذي اتسم بالجماهيرية، وصار الكل يُدلي بدلوه، بطريقة الرأي والرأي الآخر، فرأي شيخ الأزهر قد يُعرض بجوار رأي الراقصة والممثلة، والجمهور هو الحكم والفيصل في هذا النزاع، ولا تستبعد مع كثرة الآراء أن يرتفع صوت الراقصة فوق صوت شيخ الأزهر، وبالتالي يُحسم النزاع لصالحها، وتُصبح المطالبة بمنع الختان هو رأي الأغلبية وتُضيع



معالم الحق والحقيقة وسط هذا الصخب الإعلامي، وهذا الضجيج الديمقراطي.
وقبل أن نشرع في بيان حكم الختان وحكمته وبيان بعض المسائل المهمة المتعلقة
نود الإشارة إلى بعض المسائل المتعلقة بهذا الموضوع:

أولاً- لا يجوز الجور ولا التعدي، ومن تطب بغير طب فهو ضامن، ويجب على
الختان أن يكون عارفاً بالصناعة، وختن المولود في الزمن الذي يُختتن في مثله، ويُعطي
الصناعة حقها، فإن فعل وإلا كان آثماً ووجب منعه وتضمينه قيمة التلف والجرح.

ثانياً- خطأ الختان وجوره وتعيده لا يُبرر الطعن في كل من قام بالختان كما لا
يُجيز منع الختان، فلو وافقنا على هذا المنع، فينبغي أن نمنع كل الأعمال والوظائف وكل
المهام؛ إذ لن نعدم وجود المخطئين والمقصرين، ومن هذا المنطلق إذا نسى الطبيب الجراح
الفوطة في بطن المريض، لزم اتهام جميع الأطباء ومنع مهنة الطب، وإذا قام المهندس ببناء
عمارة وانهارت على سكانها فعلينا أن نُشوّه صورة جميع المهندسين، ونُغلق أبواب كليات
الهندسة، وكذلك إذا ارتكب أحد المصلين خطأً، قمنا بالتشهير بجميع المصلين وأغلقتنا
أبواب المساجد التي يصنع فيها الناس كذا وكذا، وقس على ذلك الحج وغيره...

فالتقاط قصة الختان المسيء من قناة (C.N.N) واستثمارها في منع ختان النساء
بالكلية مسألة مريبة، لو تعاملنا مع مؤسسات المجتمع بنفس الطريقة التي تعاملنا بها في
قضية الختان، فمن المؤكد أن هذا المجتمع لن تقوم له قائمة ولا بد وأن تتعطل مصالحه،
وأرفق من ذلك أن نأخذ على يد الجاني، ولا تعميم قبل حصول الاستقراء، وبذلك
يصطلح كل فريق على حقه ويبقى الختان سالماً عن المعارضة.

ثالثاً- الأطباء يقومون بعملية الختان للذكر والأنثى، وقد درسوا هذا الموضوع
في كليات الطب، فالقول بأن الأطباء قد أجمعوا على منع ختان البنات، ما هو إلا ادعاء
سخيف لا يقوم على أساس، فكيف حصروا أقوال الأطباء وآرائهم في هذا الموضوع، أم
هي المجازفة والمبالغة.

لقد كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ يتحرى في المسائل التي أجمع عليها العلماء ويحتاط ويقول، لا أعلم فيها خلافاً، وعلى سبيل المجازاة، لو حدث فعلاً وأجمع الأطباء على منع ختان البنات فلا التفات لهذا الإجماع - المتوهم - وذلك لمصادمته لنصوص الشريعة. وإذا ورد شرع الله بطل نهر معقل، فهل من يعقل، فالتحтан مشروع باتفاق العلماء، وقال ابن القيم: لا خلاف في استحبابه للأنثى واختلاف في وجوبه.

فالخلاف في ختان البنات إنما هو في درجة المشروعية، وهل هو واجب أم مستحب، وإلا فهو مشروع بالاتفاق، وبالتالي فمن أنكر أو انتقص ختان البنات فقد صادم النصوص الواردة، كما صادم إجماع أهل العلم الثقات قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُنِنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]. النساء شقائق الرجال في الأحكام، إلا ما استثناه النص والدليل، فالمرأة تُصلي وتصوم، وتحج وتُزكي.. كما يفعل الرجل، وقد تفرق في حكمها عن الرجل في بعض الأحكام كالحيض والنفاس والحمل والرضاع قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [الآحزاب: ٣٦]، والضابط عندنا في هذا وذاك هو ما ورد في كتاب الله وفي سنة رسول الله ﷺ، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «خمس من الفطرة: الاستحداد، والختان، وقص الشارب، وتنف الإبط، وتقليم الأظافر» [رواه الجماعة].

والختان يشترك فيه الذكر والأنثى، ونصوص خصال الفطرة كثيرة لم يُخص فيها الختان بالذكور دون الإناث، فما المانع من ختان البنات وخصوصاً عند دعاة مساواة المرأة بالرجل؟!.

خامساً- النبرة الإباحية التي تتكلم بها نساء اليوم في وسائل الإعلام - بالصوت والصورة - عن الفياجرا وختان البنات... لا تليق بهن ولا بعفافهن وحيائهن، فالمرأة مأمورة بالصيانة والتحفظ والتحجب والتستر، قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢]، قال تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا



يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ﴿[النِّسَاءُ : ٣١]، وما ترك النبي ﷺ فتنة أضر على الرجال من النساء، وقد أمر الشرع بالمباعدة بين الرجال والنساء حتى في الصلاة والطواف بالكعبة منعاً للاختلاط ودرّاً للفتنة والخطر.

سادساً- الختان وغيره من القضايا يدور بين جهل الأبناء وكيد الأعداء، فقد حورب الإسلام بيد أبنائه، بعد أن كان يُحارب بيد أعدائه، ونحن لا نستبعد قيام البعض من جلدتنا ومن يتكلم بلساننا، فيحل الحرام، ويُحرم الحلال، ويتكلم في دين الله بغير علم، ويعيش حياة الهزيمة النفسية إذا سمع التشهير والتشويه لحكم الختان، فبدلاً من أن يتعلم حكمه وحكمته، يُسارع بمجاراة الطاعنين والملحدّين، فيُنكر مشروعية ختان البنات.

والناس في هذا وغيره أربعة: رجل يدري، ويدري أنه يدري، فذلك عالم فاسألوه، ورجل يدري، ولا يدري أنه يدري، فذلك ناسٍ فذكّروه، ورجل لا يدري، ويدري أنه لا يدري، فذلك جاهل فعلموه، ورجل لا يدري، ولا يدري أنه لا يدري، فذلك أحمق فامقتوه.

وقد خيل الأعداء على ضعف البصر والبصيرة من هذه الأمة، وأثارت شياطين الإنس والجن الشبهات حول بعض الأحكام كالختان؛ رجاء إبعاد الأمة عن دينها وتشكيكها في شريعة ربها، قال تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ﴾ [الأنفال: ٣٦]، قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقال جلّ وعلا: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (٨) هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴿[الصف: ٨ - ٩].

كان أخرى بـ (C.N.N) وغيرها من الجهات المشبوهة أن تشفق على نفسها، فتكون دعوة للعودة لمعاني الإيمان ولإسلام الوجه لله جلّ وعلا قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ

عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا سَلَمْتُ ﴿ [الْعَنْزَل: ١٩]، قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الْعَنْزَل: ٨٥].

وهل أخذتهم الشفقة والرحمة بالمسلمين الذين تجري دماؤهم أنهاراً هنا وهناك، فالمذابح تُجرى للنساء والأطفال والشيخوخة الرُكَّع، بلا هوادة فهذا أرفق من دس السم في العسل، ومحاولة الظهور بمظهر التحضر والمحافظة على الحقوق، ووصف المسلمين في المقابل بالهمجية والوحشية والقسوة.

سابعاً- حذرنا سبحانه من عداوة الكفرة فقال تعالى: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ [هُود: ١١٣]، وقال تعالى: ﴿ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الْعَنْزَل: ١١٨]، وقال تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً ﴾ [البَقَرَة: ٨٩] وقال تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ يُدْهِنُ فَيَذْهَبُونَ ﴾ [الْقَلَم: ٩]، ولا يُبْنِكَ مثل خبير، فخذ وصفهم من خالقهم، ولا تنخدع بمعسول قولهم.

وكان عثمان رضي الله عنه، يقول: «ودَّت الزانية لو زنت النساء جميعاً».

والتركيز على ختان البنات بهذه الكيفية، وفي هذه الآونة من شأنه أن يُثير الريبة، فمن المعلوم ما عليه نساء الغرب من التهلك والفجور، وأن الأمة تفسد بفساد نساؤها، فالمرأة هي البوابة والمدخل، قال البعض: «لا بد وأن نجعل المرأة رسولا لمبادئنا التحررية، ونخلصها من قيود الدين».

وهذا الفريق لانعدام بصيرته رأى أن التقدم والتحضر والتطور واللاحق بركاب العصر لا يتم إلا بأخذ العفن والنجاسات الموجودة عند الغرب، فإذا تبرجت نساؤهم واختلطن بالرجال وتركن الختان.. فلتفعل ذلك نساء المسلمين وهذه هي حرية المرأة التي يتنادى بها البعض، وما هي إلا دعوة للتحلل والفجور وشيوع الرذيلة في الأمة كما شاعت في الغرب.



سُئِلَ شيخ الإسلام ابن تيمية: هل تحتن المرأة أم لا ؟

فأجاب: الحمد لله. نعم تحتن، وختانها أن تقطع أعلى الجلد التي كعرف الديك، قال رسول الله ﷺ للخافضة - وهي الخاتنة - : «أشمي ولا تنهكي، فإنه أبهى للوجه، وأحظى لها عند الزوج» يعني: لا تبالغي في القطع، وذلك أن المقصود بختان الرجل تطهيره من النجاسة المحتقنة في القلفة، والمقصود بختان المرأة تعديل شهوتها، فإنها إذا كانت قلفاء كانت مغتلمة شديدة الشهوة.

ولهذا يُقال في المشائمة: يا ابن القلفاء! فإن القلفاء تتطلع إلى الرجال أكثر، ولهذا يوجد من الفواحش في نساء التتر ونساء الإفرنج، ما لا يوجد في نساء المسلمين، وإذا حصلت المبالغة في الختان ضعفت الشهوة، فلا يكمل مقصود الرجل، فإذا قطع من غير مبالغة حصل المقصود باعتدال. والله أعلم.

ثامناً- تقديم الأهم على المهم أمر واجب في العلم والعمل والدعوة إلى الله، والحذر كل الحذر من الاستدراج والانشغال بالقضايا المفتعلة، بحيث تُصبح حديث القاضي والداني والرجل والمرأة، وما تكاد تنتهي هذه القضية إلاّ ويشغلوننا بأخرى، وتصبح القضايا كالموضات؛ فالموضوعة هذه الأيام الكلام على تولية المرأة قاضية، أو الكلام على الختان.. ويكون ذلك أشبه بالإلهاء، ويأتي على حساب قضايا أخرى لا تقل أهمية، لا نقول ذلك استخفافاً أو استهانة بقضية الختان، ولكن تحذيراً من الاستغراق والنظر للأمر بعين واحدة، ولكنها المحاولة لعلو المهمة، وشمولية النظرة والاهتمام بالأهم والمهم، والتقديم والتأخير وفق شرع الله.

تاسعاً- نرفض العرض الجماهيري لختان البنات وغيره، ولا يصح أن يُعرض رأي علماء الشريعة بجوار رأي الراقصة والمثلة والملحد الزنديق بطريقة الرأي والرأي الآخر، والواجب علينا أن نرد حكم ما تنازعنا فيه لكتاب الله ولسنة رسول الله ﷺ، قال تعالى ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ

وَيُسَلِّمُوا سَلَامًا ﴿[النِّسَاء: ٦٥]﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الْخُرُوج: ٣٦]

قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهٗ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّسَاء: ٥٩].

فالواجب علينا أن نرجع لعلماء الأمة المعبرين في فهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فهم عن علم وقفوا وبصر نافذ كفوا، ولا يجوز مصادمة السنن برأي طيب ولا غيره، فإذا ورد في السنن عن الختان «أشَمِّي ولا تنهكي، فإنه أبهى للوجه، وأحظى لها عند الزوج».

قال ابن تيمية: يعني لا تُبالغي في القطع.. والمقصود من ختان المرأة تعديل شهوتها. وقال ابن القيم: فإذا أخذت (أي الخاتنة أو الخافضة) منها (أي جلدة الختان التي كعرف الديك) كان في ذلك تعديلاً للخلفة والشهوة.

أقول: إذا ورد ذلك فلا يلتفت لقول طيب يصفه بالجريمة أو بأنه فعل لا فائدة فيه، وشأن المسلم في هذا وغيره أن يقول: سمعنا وأطعنا، أو آمنت بالله وكذبت عيني. عاشرًا- الطعن في أحاديث الختان بأنها ضعيفة، وقبل أن نجيب على هذه الشبهة السقيمة نوضح أمرًا لافتًا للنظر وهو أن هذه القضايا كالاشتراكية والديمقراطية والطعن في الختان... يُثيرها أعداء الإسلام، ثم يتلقفها البعض منّا محاولاً إمرارها وتطبيقها وسط المسلمين مستخدمًا أساليب التلبيس والتدليس؛ لإضفاء الصفة الشرعية عليها حتى تروج، وقريب من هذا المسلك الشيطاني، وصف الشجرة التي تُهي آدم عن الأكل منها بشجرة الخلد، ووصف الربا بالفائدة والخمر بالمشروبات الروحية، والرقص بالفن...

وقد احترف البعض مهنة قلب الحقائق، فالحلال يصيره حرامًا، والحرام يصيره حلالًا، دون خوف أو وجل، وشأنه في ذلك كشأن قطاع الطريق إلى الله، والبعض الآخر قد ينقاد بحسن نية، فيضعف الصحيح، ويصحح الضعيف.



والسلوك مرآة الفكر، ولا تكفي النوايا الطيبة، بل لابد من صحة العمل، وكل إنسان يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، وكما قال الإمام مالك - رحمه الله -: «ما منّا إلا ردّ ورُدّ عليه».

والختان كما ذكرنا مشروع باتفاق العلماء، والنصوص في ذلك صحيحة ثابتة، احتجّ بها أهل العلم قديماً وحديثاً، ومنها قول النبي ﷺ: «إذا مسّ الختان الختان وجب الغُسل» [رواه مسلم في صحيحه].

وورد: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغُسل»، وعن سعيد بن المسيب أنّ أبا موسى الأشعري قال لعائشة رضي الله عنها: «إني أريد أن أسألك عن شيء وأنا أستحي منك، فقالت: سل، ولا تستحي، فإنما أنا أمك، فسألها عن الرجل يغشى ولا ينزل، فقالت عن النبي ﷺ: «إذا أصاب الختان الختان فقد وجب الغُسل» [رواه أحمد ومالك بألفاظ مختلفة].

فالنصوص صحيحة ثابتة، وهي تدل على أنّ المرأة تحتن كما يحتن الرجل، وأحاديث سنن الفطرة كثيرة صحيحة، وقد دلّت على مشروعية الختان فهو من جملة خصال وسُنن الفطرة بالنسبة للرجل والمرأة، ومن جملتها الحديث المتفق عليه الذي ذكرناه آنفاً.

وفي حديث أم عطية: «لا تنهكي، فإنّ ذلك أحظى للزوج وأسرى للوجه» وجاء ذلك مفصلاً في رواية أخرى تقول: «إنه عندما هاجر النساء كان فيهن أم حبيبة (أم المؤمنين) وقد عُرِفَت بختان الجواري، فلما رآها رسول الله ﷺ، قال لها: يا أم حبيبة، هل الذي كان في يدك هو في يدك اليوم؟ فقالت: نعم يا رسول الله، إلا أن يكون حراماً فتنهاني عنه.. فقال رسول الله ﷺ: «بل هو حلال، فادن مني حتّى أعلمك»، فدنّت منه، فقال: «يا أم حبيبة، إذا أنت فعلت فلا تنهكي، فإنه أشرق للوجه، وأحظى للزوج» [رواه أبو داود وأحمد والحاكم والطبراني وله شواهد] ويشهد له حديث: «خمس من الفطرة» [المتفق عليه]، وحديث «إذا التقى الختانان..» قال الإمام أحمد وفي هذا أنّ النساء كنّ يحتنّ.

فهذه الروايات دعوة نبوية شريفة إلى ختان النساء دون مبالغة في القطع والاستئصال وأن يقتصر الختان على خفض الجزء الذي يعلو مخرج البول، وبذلك يتحقق الاعتدال، فلم يعدم المرأة الاستمتاع والاستجابة (كما هو حال بعض أهل السودان) ولم يبقها دون خفض في دفعها إلى الاستهتار، وعدم القدرة على التحكم في نفسها عند الإثارة (كما هو حال نساء الغرب).

الحادي عشر- البعض متهور ومندفع وجريء جرأة مذمومة يأثم بها، ومن ذلك وصف ختان البنات بأنه غير إسلامي أو عادة جاهلية أو أنه سلوك رجعي متخلف...!! يحرم التقول على الله بغير علم، ومن قال: لا أدري فقد أفتى، ومن نسي لا أدري أُصيبت مقاتله، وشفاء العيِّ السؤال، وما من مسألة إلاَّ ولها حكمٌ في دين الله، فمن جهل حكم الختان وغيره، فما عليه إلاَّ أن يرجع للكتاب والسُّنة بفهم العلماء الموثوقين.

وقد مرَّ بنا قول ابن تيمية وابن القيم في حكم الختان، وقال الإمام الشافعي: هو فرض على الذكور والإناث. وقال الإمام أحمد: هو واجب في حق الرجال وفي النساء عنه روايتان أظهرهما الوجوب. وقال الإمام أبو حنيفة ومالك: هو مسنون في حقهما، وليس بواجب وجوب الفرض، ولكن يأثم بتركه تاركه. وقال الإمام أبو حنيفة: فلو اجتمع أهل مِصر (بلد) على ترك الختان قاتلهم الإمام؛ لأنه من شعائر الإسلام وخصائصه.

فأين الأحناف وسائر المتمدنين الذين تركوا العمل بالمذهب كما فرَّطوا من قبل في التزام النصوص.

وقد جاء في فقه السُّنة: «وأما المرأة فيقطع الجزء الأعلى من الفرج بالنسبة لها، وهو سُنَّة قديمة».

وللشيخ جاد الحق شيخ الأزهر الأسبق رسالة قيِّمة في الختان، ذهب فيها إلى وجوب ختان البنات، ونقل فيها أقوال أئمة المذاهب وأوضح فيها الاتفاق على مشروعيته.



وقد تكلم العلماء في أحكام الأكل من طهارته وذيبحته وشهادته، قال ابن عباس رضي الله عنهما: لا تقبل له صلاة ولا تُؤكل ذبيحته. وقال وكيع: الأكل إذا بلغ فلم يختن لم تجز شهادته. وقال الإمام أحمد: لا يعجبني أن يذبح الأكل. وقال أيضًا: لا تؤكل ذبيحته ولا صلاة له، ولا حج له حتى يتطهر، هو من تمام الإسلام.

ولا يجب ختان الميت باتفاق الأمة، وذهب الأئمة الأربعة إلى أنه لا يُستحب ختان الميت، ويضمن الختان إذا مات المختون بسبب سراية جرح الختان، أو إذا جاوز القطع إلى الحشفة أو بعضها، أو قطع في غير موضع القطع، وحكمه في الضمان حكم الطبيب أي أنه يضمن من التفريط أو التعدي، وكذلك إذا لم يكن من أهل المعرفة بالختان..

ويسقط الختان إذا ولد الإنسان (رجل أو امرأة) ولا قلفة له، فهذا مستغني عن الختان إذا لم يخلق له ما يجب ختانه، وهذا متفق عليه، فإذا كانت الحشفة كلها ظاهرة فلا ختان، وكذلك إذا ضعف المولود عن احتماله بحيث يخاف عليه من التلف، ويستمر به الضعف فهذا يعذر في تركه، وكذلك أن يُسلم الرجل كبيرًا ويخاف على نفسه منه، فهذا يسقط عنه عند الجمهور.

ولم يرد نص صريح من السنة بتحديد وقت للختان، فيترك لولي أمر الطفل بعد الولادة صبيًا أو صبية، والختان من أجل الطهارة، وتُشرع الوليمة للختان ويُستسر بها في ختان البنات، بحيث تكون وسط النساء.

أحكام كثيرة وعديدة موجودة في كل كتب الفقه، ومع ذلك لم نعدم من يقول: إنَّ ختان البنات ليس من الإسلام!! سبحانك هذا بهتان عظيم.

كلام قيم للإمام ابن القيم في حكم الختان وفوائده:

قال ابن القيم في «تحفة المودود بأحكام المولود» ما نصه: «الختان من محاسن الشرائع التي شرعها الله سبحانه لعباده، ويكمل بها محاسنهم الظاهرة والباطنة، فهو مكمل للفطرة التي فطرهم عليها، ولهذا كان من تمام الحنيفية ملة إبراهيم، وأصل مشروعية الختان

لتكميل الحنيفية، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ لما عاهد إبراهيم، وعده أن يجعله للناس إمامًا، ووعدته أن يكون أبًا لشعوب كثيرة، وأن يكون الأنبياء والملوك من صلبه، وأن يكثر نسله، وأخبره أنه جاعلٌ بينه وبين نسله علامة العهد أن يختنوا كل مولود منهم، ويكون عهدي هذا ميسمًا في أجسادهم، فالختان علم للدخول في ملة إبراهيم، وهذا موافق لتأويل من تأوَّل قوله تعالى: ﴿صَبَغَهُ اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْكَ اللَّهُ صَبْغَهُ وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨] على الختان.

فالختان للحنفاء بمنزلة الصبغ والتعميد لعباد الصليب، فهم يطهرون أولادهم بزعمهم حين يصبغونهم في المعمودية، ويقولون: الآن صار نصرانيًا، فشرع الله سبحانه للحنفاء صبغة الحنيفية، وجعل ميسمها الختان، فقال: «صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة»، وقد جعل الله سبحانه السمات علامة لمن يُضاف إليه المعلم بها؛ ولهذا الناس يسمُّون دوابهم ومواشيهم بأنواع السمات، حتى يكون ما يُضاف منها إلى كل إنسان معروفًا بسمته، ثم قد تكون هذه السمة متوارثة في أمة بعد أمة.

فجعل الله سبحانه الختان علمًا لمن يُضاف إليه وإلى دينه وملته، وينسب إليه بنسبة العبودية الحنيفية، حتَّى إذا جهلت حال إنسان في دينه عرف بسمة الختان ورنكه (علامته)، وكانت العرب تدَّعي بأمة الختان؛ ولهذا جاء في حديث هرقل: إني أجد ملك الختان قد ظهر، فقال له أصحابه: لا يهمنك هذا، فإنما تختن اليهود فاقتلهم، فبينما هم على ذلك، وإذا برسول رسول الله ﷺ قد جاء بكتابه، فأمر به أن يكشف وينظر هل هو مختون؟ فوجد مختونًا، فلما أخبره أن العرب تختن، قال: هذا ملك هذه الأمة.

ولما كانت وقعة أجنادين بين المسلمين والروم، جعل هشام بن العاص يقول: يا معشر المسلمين، إنَّ هؤلاء القلف لا صبر لهم على السيف، فذكرهم بشعار عبّاد الصليب ورنكهم، وجعله مما يوجب إقدام الحنفاء عليهم وتطهير الأرض منهم.



والمقصود: أَنَّ صبغة الله هي الحنيفية التي صبغت القلوب بمعرفته، ومحبته، والإخلاص له، وعبادته وحده لا شريك له، وصبغت الأبدان بخصال الفطرة من الختان، والاستحداد، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، ونتف الإبط، والمضمضة، والاستنشاق، والسواك، والاستنجاء، فظهرت فطرة الله على قلوب الحنفاء وأبدانهم.

قال محمد بن جرير في قوله تعالى: «صبغة» يعني بالصبغة صبغة الإسلام، وذلك أَنَّ النصراني إذا أراد أن تنصر أطفالهم جعلتهم في ماء لهم، تزعم أَنَّ ذلك لها تقديس بمنزلة غسل الجنابة لأهل الإسلام، وأنه صبغة لهم في النصرانية، فقال الله جل ثناؤه لنبيه ﷺ لما قال اليهود والنصارى قال تعالى: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٥-١٣٨].

قال قتادة: إِنَّ اليهود تصبغ أبناءها يهودًا، والنصارى تصبغ أبناءها نصارى، وإنَّ صبغة الله الإسلام، فلا صبغة أحسن من الإسلام ولا أظهر.

وقال مجاهد: صبغة الله: فطرة الله، وقال غيره: دين الله، هذا مع ما في الختان من الطهارة، والنظافة، والتزيين، وتحسين الخلقة، وتعديل الشهوة التي إذا أفرطت ألحقت الإنسان بالحيوانات، وإن عدمت بالكلية ألحقته بالجمادات، فالختان يعدلها، ولهذا تجد الأقل من الرجل، والقلفاء من النساء لا يشبع من الجماع.

ولهذا يُذم الرجل، ويُستهم، ويُعير بأنه ابن القلفاء - إشارة إلى غلمتها، وأي زينة أحسن من أخذ ما طال وجاوز الحد من جلدة القلفة، وشعر العانة، وشعر الإبط، وشعر الشارب، وما طال من الظفر، فإن الشيطان يختبئ تحت ذلك كله، ويألفه ويقطن فيه، حتَّى إنه ينفخ في إحليل الأقل، وفرج القلفاء ما لا ينفخ في المختون، ويختبئ في شعر العانة، وتحت الأظفار، فالغرلة أقبح في موضعها من الظفر الطويل، والشارب الطويل والعانة الفاحشة الطول، ولا يخفى على ذي الحس السليم قبح الغرلة، وما في إزالتها من

التحسين والتنظيف والتزيين، ولهذا لما ابتلى الله خليله إبراهيم بإزالة هذه الأمور فأتهمهن، جعله إماماً للناس، هذا مع ما فيه من بهاء الوجه وضيائه، وفي تركه من الكسفة التي ترى عليه.

وقد ذكر حرب في مسأله: عن ميمونة زوج النبي ﷺ أنها قالت للخاتنة إذا أخفضت فأشمي ولا تنهكي، فإنه أسرى للوجه، وأحظى لها عند زوجها.

وروى أبو داود عن أم عطية أن رسول الله ﷺ أمر ختانة تحتن، فقال: «إذا ختنت فلا تنهكي، فإن ذلك أحظى للمرأة وأحب للبعل» ومعنى هذا أن الخافضة إذا استأصلت جلدة الختان ضعفت شهوة المرأة، فقلّت حظوتها عند زوجها، كما أنها إذا تركتها كما هي لم تأخذ منها شيئاً ازدادت غلمتها، فإذا أخذت منها وأبقت، كان في ذلك تعديلاً للخلفة والشهوة، هذا مع أنه لا ينكر أن يكون قطع هذه الجلدة علماً على العبودية، فإنك تجد قطع طرف الأذن، وكَيّ الجبهة، ونحو ذلك في كثير من الرقيق علامة لرقهم وعبوديتهم، حتّى إذا أبقِ رُددَ إلى مالكة بتلك العلامة، فما ينكر أن يكون قطع هذا الطرف علماً على عبودية صاحبه لله سبحانه حتّى يعرف الناس أن من كان كذلك فهو من عبيد الله الحنفاء، فيكون الختان علماً لهذه السُنّة التي لا أشرف منها، مع ما فيه من الطهارة والنظافة والزينة وتعديل الشهوة.

وقد ذكر في حكمة خفض النساء: أن سارة لما وهبت هاجر لإبراهيم أصابها، فحملت منه، فغارت سارة، فحلفت لتقطعن منها ثلاثة أعضاء، فخاف إبراهيم أن تجدع أنفها وتقطع أذنها، فأمرها بثقب أذنيها وختانها، وصار ذلك سُنّة في النساء بعد، ولا ينكر هذا كما كان مبدأ السعي، سعي هاجر بين جبلين تبتغي لابنها القوت، وكما كان مبدأ الجمار - حصب إسماعيل للشيطان لما ذهب مع أبيه، فشرع الله سبحانه لعباده تذكرة وإحياء لسُنّة خليله، وإقامة لذكره، وإعظاماً لعبوديّته، والله أعلم..».



إلى أن قال: «... الفصل التاسع في أنَّ حكمه يعم الذَّكَرَ والأنثى قال صالح بن أحمد: إذا جامع الرجل امرأته ولم ينزل، قال: إذا التقى الختانان وجب الغسل، قال أحمد: وفي هذا أنَّ النساء كنَّ يَخْتَنْنَ، وسُئِلَ عن الرجل تدخل عليه امرأته فلم يجدها مَخْتُونَةً أوجب عليها الختان؟ قال: الختان سُنَّةٌ.

قال الخلال: وأخبرني أبو بكر المروزي، وعبد الكريم الهيثم، ويوسف بن موسى، دخل كلام بعضهم في بعض، أنَّ أبا عبد الله سُئِلَ عن المرأة تدخل على زوجها ولم تَخْتَنْ: أوجب عليها الختان؟ فسكت والتفت إلى أبي حفص، فقال: تعرف في هذا شيئاً؟ قال: لا، فقليل له: إنها أتت عليها ثلاثون أو أربعون سنة، فسكت، قيل له: فإن قدرت على أن تَخْتَنْ؟ قال: حسن.

قال: وأخبرني محمد بن يحيى الكحال، قال: سألت أبا عبد الله عن المرأة تَخْتَنْ؟ فقال: قد خرجت فيه أشياء، ثم قال: ونظرتُ فإذا خبر النَّبِيِّ ﷺ حين يلتقي الختانان، ولا يكون واحداً إنما هو اثنان، قلتُ لأبي عبد الله: فلا بد منه، قال: الرجل أشد، وذلك أنَّ الرجل إذا لم يَخْتَنْ، فتلك الجلدة مدلاة على الكمرة، فلا يبقى مأثم، والنساء أهون، قلت: لا خلاف في استحبابه للأنثى، واختلف في وجوبه، وعن أحمد في ذلك روايتان: إحداهما- يجب على الرجال والنساء.

والثانية- يختص وجوبه بالذكر، وحنة هذه الرواية حديث شداد بن أوس: «الختان سنة للرجال مكرمة للنساء» ففرق فيه بين الذكور والإناث، ويحتج بهذا القول بأنَّ الأمر به إنما جاء للرجال، كما أمر الله سبحانه به خليله، ففعله امتثالاً لأمره.

وأما ختان المرأة فكان سببه يمين سارة كما تقدم، قال الإمام أحمد: لا تحيف خافضة المرأة؛ لأن عمر قال لختانة: ابقِي منه شيئاً إذا خففت.

وذكر الإمام أحمد عن أم عطية، أَنَّ رسول الله ﷺ أمر خَتَّانَةَ تَحْتَنَ، فقال: «إِذَا خَتَّنْتَ فَلَا تُنْهَكِي؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَحْظَى لِلْمَرْأَةِ وَأَحَبُّ لِلْبَعْلِ»، والحكمة التي ذكرناها في الختان، تَعَمُّ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، وَإِنْ كَانَتْ فِي الذَّكَرِ أَتْيَنَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وختاماً:

فالختان أمر مشروع بالنسبة للذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، ولا مَضَرَّة فيه، فشرع الله مصلحة كله، وهو طاعة وعبودية لله سواء علمنا حكمته أو جهلناها.

وبالنسبة للبنات فهو يُهْذَبُ كَثِيرًا مِنْ إِثَارَةِ الْجِنْسِ، وَخُصُوصًا فِي سِنِ الْمَرَاهِقَةِ، وبالإضافة للعفة الحاصلة، فهو يقطع تلك الإفرازات الدهنية التي تؤدي إلى التهابات مجرى البول وموضع التناسل والتعرض بذلك للأمراض الخبيثة، وقد لوحظ أَنَّ الْفَتَاةَ التي لم تُخْتَنَ تكون في مراهقتها حادة المزاج سيئة الطبع.

ونحن كمسلمين ندور مع إسلامنا حيث دار ونعتز بشعائره وشرائعه، وندعوا الدنيا بأسرها لامتثالها، واتَّمَّ سُبْحَانَهُ لَنَا الدِّينَ وَأَتَمَّ عَلَيْنَا النِّعْمَةَ، وَقَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣]، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الاحتفال بعيد ميلاد المفتي في الليونز

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد.. فقد تناقلت مواقع الإنترنت خبر احتفال المفتي بعيد ميلاده السابع والخمسين وسط أعضاء وسيدات الليونز وقام هو والمغني سمير صبري بتقطيع التورتة حيث قاموا بتهنئته بهذه المناسبة والكلمات الأجنبية المعهودة، ولو حدث وثبت ذلك لاستدعى الأمر عدة وقفات:

أولاً- إذا كان ظاهر الإنسان الصلاح وارتكب منكراً فلا يجوز هتك الستر وإشاعة الفاحشة في الذين آمنوا، قال تعالى: «إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة»، وكان النبي ﷺ يقول: «ما بال أقوام يفعلون كذا، ما بال أقوام يقولون كذا» والدين النصيحة، قالوا: أن تنصح أخاك فيما بينك وبينه، فتلك النصيحة، أما أن تنصحه على رءوس الخلائق فكأنها وبخته، أما إذا ارتكب المنكر على الملأ واشتهر بذلك صاحبه، فالنصيحة حينئذ تكون على الملأ، لقول النبي ﷺ «بئس خطيب القوم أنت»، وذلك لما قال في خطبته: «ومن يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى»، وصوبه وهو على المنبر فقال: «ولكن قل ومن يعصي الله ورسوله فقد غوى»، ولأن مقام الخطبة مقام توضيح وبيان.

ثانياً- الاحتفال بعيد الميلاد بدعة مستوردة منكرة، فلا عيد عندنا إلا يوم الأضحى ويوم الفطر ويوم الجمعة وهو خير يوم طلعت علينا فيه الشمس، والأعياد توقفية تؤخذ دون زيادة ودون نقصان، وفي الحديث: «إن لكل قوم عيد، وإن عيدنا اليوم» [رواه البخاري ومسلم]، وقال ﷺ: «من تشبه بقوم فهو منهم» [رواه أحمد وأبو داود وصححه الألباني] ولم يثبت أن النبي ﷺ احتفل بمولده في حياته، ولم يحتفل به أصحابه من بعده بهذه الطريقة المريبة، وكذلك لم يحتفل أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا أحد من الصحابة رضي الله عنهم وهم

على علم وقفوا وببصر نافذ كفوا، وانقضت قرون الخيرية الثلاثة دون احتفال، ومن رأى أن الاحتفال بعيد الميلاد لا شيء فيه وأنه فرحة وبهجة ونعمة أو أنه أشبه بالتطورات العصرية كصنع الطائرة والصاروخ قلنا له: الأعياد من أعظم شعائر الدين ولا يجوز الاختراع والابتداع في هذا المجال، وقد أكمل لنا سبحانه الدين وأتم علينا النعمة ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ ولم ينتقل النبي ﷺ إلى لرفيق الأعلى إلا بعد أن تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، وقال: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وسنتي»، فلتتهم عقولنا بالنقصان، ونعلم أن شرع الله موصوف بالكمال، وهذا ينطبق على شم النسيم وعيد الأم ورأس السنة الهجرية والاحتفال بالمولد، فكل بدعة ضلالة وإن رآها الناس حسنة، كما قال عمر رضي الله عنه، وقال ابن مسعود: اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم عليكم بالأمر العتيق. وقال الشافعي: من استحسّن فقد شرّع، سواء كان المفتي أو غيره، فكل إنسان يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، وما منا إلا ورّد ورّد عليه، ومن أراد أن يفرح أو يبتهج فلا يتم له ذلك بالابتداع والاختراع ومجاعة الواقع المنحرف، قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [توبه: ٥٨].

ثالثاً. اعتاد كثير من الناس بالاحتفال بعيد الميلاد الخاص بهم في البيوت أو في الفنادق ويتم تقديم الحلوى ويشعلون الشموع ثم يُطفئون الشمع على عدد سنوات العمر، وذلك تقليداً للغرب بغير تفكر أو تدبر، وتقديم الهدايا في هذا اليوم تذكرة بهدية يسوع الذي يعتقد النصارى بأنه بذل نفسه ليخلصهم من خطاياهم... وهذا كله ليس من هدي المسلمين، بل لا ناقة لنا ولا جمل فيه، ولا بد من إمرار اليوم الذي وُلد فيه الإنسان كسائر أيام العام دون استحداث لشيء زائد.

رابعاً. لا يجوز الاحتفال بعيد الميلاد حتى ولو كان خالياً من المعاصي والمحرمات، لأنه بدعة، فكيف إذا انضاف إلى ذلك أمور أخرى محرمة، منها: الإسراف الزائد في



الأطعمة والأشربة وإنفاق الأموال في غير مواضعها، ومنها المباحة والسمعة والمنافسة في غير محلها، ومنها الاختلاط بين الرجال والنساء غير المحارم، والتباري في التبرج والعري والخلاعة في مثل هذه المناسبات ومما هو معروف لا يخفى على أحد، وكلها محرمات يعلمها المفتي وغيره، بل وأسباب للوقوع في الزنى وارتكاب الفواحش، قال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (٣٠) وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ﴿٣١﴾، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبِيزِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِنَنَّ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. وقد باعد الشرع بين الرجال والنساء حتى في الصلاة وفي أماكن العبادة فلا يُباح ذلك بسبب الاحتفال بعيد ميلاد المفتي؟!!! والنصوص كثيرة في هذه المعاني ومن المعلوم أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، وأحياناً يتم إحضار المطربين والمطربات والراقصين والراقصات وتتواجد الخمر في مثل هذه الاحتفالات فيزداد الأمر حرمة.

خامساً- لو احتفل الناس بأعياد ميلادهم ونحن لا نجز لهم ذلك، فلا يليق بالمفتي - وهو في مقام الأسوة والقُدوة - أن يفعل ذلك، ولو أصر على ذلك وأبي إلا الابتداع فليصنع ذلك في بيته لا في الليونز المشبوه، فهو من أندية الماسونية التي أقيمت لمحاربة الدين، وكان يكفيه في اقتراف المعاصي أن يستتر بها لا أن يتجاهر بالاحتفال وسط السيدات والممثلين وأعضاء الليونز بحيث تنقل الخبر المواقع «إذا بليتيم فاستروا» ولا أدري أيضاً لماذا لا يتم حساب العمر بالسنة الهجرية بدلاً من السنة الميلادية، فالأشهر العربية هي التي ارتبطت بها أحكام الشرع التكليفية، وواضح أن الانحراف عن الشرع عمى، وأن الابتداع لا بصيرة فيه ولا نور معه، والحق أبلج والباطل لجلج، وما احتج صاحب بدعة على بدعته بدليل إلا وكان في الدليل ما يرد عليه ويدحض بدعته.

سادساً- لا يقولن أحدكم أنا مع الناس إن أحسن الناس أحسنت، وإن أساءوا أسأت ولكن ووطنوا أنفسكم، إن أحسن الناس أن تحسنوا وإن أساءوا أن تتجنبوا إساءتهم، ولا يقلدن أحدكم دينه رجلاً، إن آمن آمن، وإن كفر كفر.

ونسأل الله تعالى لنا وللمفتي الهداية والتوفيق، والعصمة من الزلل والإعانة على المنصب، والقيام في هذه المهمة بحقها تأدية للأمانة، وإبلاغاً للرسالة، حتى لا نكون فتنة لكل مفتون، وإلا فالأمر إما جنة وإما نار، والموقف عصيب غداً بين يدي من لا تخفى عليه ۞ أحصاه الله ونسوه والله على كل شيء شهيد.

وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْبِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الثاتيكان يدعو البنوك الغربية إلى تطبيق القواعد المالية الإسلامية لمواجهة الأزمة العالمية

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد .. فقد أكد الثاتيكان أنه يجب على البنوك الغربية النظر بتمعن في القواعد المالية الإسلامية من أجل العمل على استعادة ثقة عملائها في خضم هذه الأزمة العالمية وذكرت صحيفة (الاقتصادية السعودية) نقلاً عن تقرير لصحيفة (أوبسيرفاتور رومانو) الناطقة الرسمية باسم الثاتيكان أن التعليقات الأخلاقية التي تركز عليها القواعد المالية الإسلامية قد تقوم بتقريب البنوك إلى عملائها بشكل أكثر من ذي قبل، فضلاً عن أن هذه المبادئ قد تجعل البنوك تتحلّى بالروح الحقيقية المفترض وجودها بين كل المؤسسات التي تقدم خدمات مالية، وجاء ذلك في الوقت الذي أثارت فيه الأرقام المخيفة لفقدان الوظائف في أمريكا خلال فبراير الماضي والتي بلغت ٦٥٥ ألف وظيفة قلق الرئيس باراك أوباما وكبار مساعديه الذين أعربوا عن أسفهم لوصول معدل البطالة إلى أعلى مستوياته منذ ٢٥ سنة، ولنا عدة تعليقات على هذا الخبر الذي نشرته جريدة المصري اليوم بتاريخ ١١ ربيع الأول الموافق ٨ مارس:

أولاً- انبهارنا بمطالبة الثاتيكان بالعودة إلى تطبيق القواعد المالية الإسلامية لمواجهة الأزمة العالمية وكذلك مطالبة رأس الكنيسة الإنجليزية بالعودة إلى الشريعة الإسلامية، وما شابه ذلك من مطالبات لا يثينا عن محبة الخير للعالم بأسرها ودعوة الخلق للدخول في دين الله وإسلام الوجه لله حتى يسعدوا في العاجل والآجل، قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ٨٥]، ولا يجوز الإيذان ببعض الكتاب والكفر ببعض الآخر ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أشدَّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البَقَرَةُ: ٨٥]،

فما قيمة أن نكسب الدنيا ونخسر الآخرة؟!..

ثانيًا- لا شريعة تفصيلية عند النصارى، فالإنجيل عبارة عن بعض الأخلاق والأحكام المكملة للتوراة، أما التوراة فهي شريعة مستقلة مثل القرآن ولذلك فالنصارى قد يقبلون أي شريعة، ومن الخطأ سؤالهم عن رأيهم في القضايا التفصيلية المعروضة كرايهم في الربويات ونقل الأعضاء... وبالتالي فمطالبة القاتيكان وغيره مستوعبة.

ثالثًا- توهم البعض أن إصلاح السياسة هو المدخل لرخاء البلاد والعباد، وتوهم آخرون أن البوابة في إصلاح الاقتصاد، وهذه نظرات تخالف منهج الأنبياء والمرسلين، فما من نبي إلا وافتح دعوته وختمها بقوله: «اعبدوا الله ما لكم من إله غيره»، «فاتقوا الله وأطيعون»، فكان لابد من تعبيد الدنيا بدين الله وتطبيق شرع الله في السياسة والاقتصاد والاجتماع والأخلاق في سائر شؤون الحياة، وأن تعلم أن الحياة ممتدة زمانًا ومكانًا لأبد الأبدين، ومكانًا لجنة فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، فالحياة لا تقتصر على هذه اللحظات الفانيات.

رابعًا- عندما يطالب الأمريكيان وغيرهم بأن تكون الفوائد على الودائع صفرًا، ويطالبون بإصلاح نظام الائتمان، ويضخون ٧٠٠ مليار دولارًا لإصلاح الاقتصاد الأمريكي وترقيعه، ويتكلم بعضهم عن أن حرب العراق وما استنزفته كانت سبب هذا الإنهيار... إلى غير ذلك من التصريحات، فهذا يثبت حالة الفشل الذريع في التعامل مع الدنيا، كما يثبت خطأ من انبهر بالدراسات الأمريكية والخبراء الأمريكيين، فكل شيء يتصادم مع الشرع مآله إلى الفشل إن عاجلاً أو آجلاً، «ولتعلمن نبأه بعد حين»، بل الحضارة الأمريكية والغربية آيلة إلى السقوط والأفول والانهيار لأنها قامت على غير دين الله «يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون» وحتى الدنيا لا تصفو لهم!!!

خامسًا- دوران الدول العربية والمسلمين في فلك الغرب وأمريكا سياسيًا واقتصاديًا.... بمثابة هلكة في الدنيا والآخرة، فالأزمة الاقتصادية الراهنة جرت معها دول الخليج وغيرها، ولذلك فلا بد من عودة الدنيا إلى دين ربها، وتحقيق مفهوم الولاء



والبراء وأن نكون بما في يد الله أوثق منا بما في يد أنفسنا، فضلاً عن يد الغرب والأمريكان، وأن نقيم اقتصادنا الإسلامي بعيداً عن عالم الربويات ﴿يَمَحُوقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ﴾، ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِؕ ﴿لَمَّا ذَا نَضَعَ أُمُورَنَا فِي بَنُوكِ الْغَرْبِ وَنَرَهْنَ حَيَاتِنَا بِالْأَمْرِيكَانِ !!؟﴾ ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ (١٣٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَىؕ

سادساً- البعض يفسر الماء بعد العسر بالماء، وحساباته لا تزيد على لوثة مادية، ونظره لا يتعدى ما هو تحت قدمه، وذلك عندما يفصلون الدنيا عن الآخرة والأرض عن السماء والأسباب عن مسبباتها والمقدمات عن نتائجها، وكيف نفصل هذه الأزمة عن التطاول والتألي على الله والكفر بخالق الأرض والسموات وظلم الأمريكان والغرب للمسلمين في فلسطين والعراق وأفغانستان..... «وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إن أخذه أليمٌ شديد»، وقال تعالى: «وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً»، كيد وبغي، مكراً وتأمراً، ظلم وعدوان، كفر وضلال.... شيء من ذلك كافٍ في دمار البلاد والعباد وليس الاقتصاد فحسب.

سابعاً- تتسع الأرزاق ويبارك فيها بتقوى الله والتوكل عليه سبحانه والجهاد في سبيله جل وعلا والحرص على بر الوالدين، وصلة الأرحام، والاستغفار والدعاء، وتفريج الكربات، وقضاء الحاجات ومتابعة الحج والعمرة والزواج... وبالجملة فالعمل بطاعة الله وترك الذنوب والمعاصي تتحقق به الخيرات والبركات في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾ (٢) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُؕ ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْراً﴾، وما تقدم من تقدم إلا بطاعة الله، وما تأخر من تأخر إلا بمعصية الله ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

التقارب الأمريكي الإيراني

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد .. فقد طالعنا وسائل الإعلام برسالة من الرئيس الأمريكي أوباما يدعو فيها إيران لبداية جديدة وذلك عبر شريط فيديو في مناسبة عيد النيروز الذي يرمز للعام الجديد في إيران وكان الخطاب بالفارسية وحرص فيه على استخدام تعبير الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وُصفت رسالة أوباما إلى طهران بأنها قبلة سلام، وذكر بعض الساسة بأن الهدف غير المباشر من تلك الرسالة هو إيجاد حل في العراق وأفغانستان ولبنان وإسرائيل وفلسطين، واعتبر البعض أن هذه الرسالة قد وضعت الأنظمة العربية في مأزق وأنها بمثابة المفاجأة لكل من تعامل مع إيران وكأنها أخطر من إسرائيل وأن الخطأ كان واضحاً في السير وراء الأمريكان بلا عقل استراتيجي على حد قولهم، وأن هذا التقارب الأمريكي الإيراني سيثير مخاوف الدول العربية.

وكان مما ذكره أوباما في خطابه: حكومتي ملتزمة الآن بالدبلوماسية التي تعالج كل القضايا التي تواجهنا ومتابعة العمل من أجل روابط بناءة، وأن هذه العملية لن تتعزز بالتهديدات ونحن نسعى بدلاً من ذلك إلى حوار يكون خالصاً ويقوم على الاحترام المتبادل.

واشترط أوباما على الإيرانيين لبدء أي حوار التخلي عن السلاح ودعم ما سُمّاه بالإرهاب قائلاً: إن واشنطن تريد أن تنال إيران المكانة التي تستحقها في المجتمع الدولي ودعاهم إلى إظهار القدرة على البناء والإبداع وممارسة الأعمال السلمية، التي تظهر العظمة الحقيقية للشعب الإيراني وحضارته.

ولنا عدة تعليقات على هذا التقارب:

أولاً- الحذر من التكريس للمجوسية وإثارة النعرة الفارسية، ومعرفة أن عيد النيروز ليس من أعياد المسلمين ولا يجوز التهئة به، وأن صاحب الخطاب والأمريكان ليسوا فوق مستوى الشبهات.

ثانياً- نرفض ظلم الأمريكان للإيرانيين، فالعدل أساس الملك، وبه قامت السموات والأرض ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، كما نرفض أيضاً امتلاك الأمريكان واليهود والإنجليز... للسلاح النووي في الوقت الذي يحرمونه على الآخرين، ولا حرج على أهل الحق في أن يمتلكوا من السلاح والعتاد ما يهربون به عدو الله وعدوهم.

ثالثاً- قد تكون نبرة الرئيس الأمريكي الجديد أقل حدة وشدة من سلفه، ويوصف الأول بأنه أكثر اعتدالاً وأقل تطرفاً، وبعض الشر أهون من بعض ويبقى الحذر من مسالك الأعداء وتوزيع الأدوار وتعليق القلوب بخالق الأرض والسماء لا بأوباما ولا غيره، فالتوكل والرجاء والخوف يجب أن يكون من الله وحده، ومن السذاجة في هذا الصدد تقسيم الأعداء كاليهود مثلاً إلى حمائم وصقور أو تقسيم الأمريكان والشيعة إلى معتدلين ومتشددين.

رابعاً- لا ننسى أن الشيعة هم الذين فتحوا أبواب بغداد للأمريكان، كما فتحوها أمام هولاء من قبل، واختلاف عقائد ومصالح الأمريكان مع عقائد ومصالح الشيعة لا تنسينا تحالف وتواطؤ الشيعة مع أعداء الإسلام والمسلمين، ونحن نرفض إسلام الشيعة، والأصول التي قامت عليها الدولة في إيران تخالف ما كان عليه النبي ﷺ وصحابته الكرام، وما فعلوه من نكاية وتقتيل في أهل السنة في العراق لا يقل عما فعله الأمريكان.

خامساً- شيعة العراق يشكلون خطراً كبيراً على الجيش الأمريكي هناك، وهذا الأمر له حسابه وتقديره، وبالتالي كان التلويح بضرب إيران أقرب إلى التهويش، وكان

لا بد من التراجع عنه، بل مجرد فرض العقوبات على إيران يصبح فكرة صبيانية وخطأ كبيراً كما وصفه الرئيس الإيراني.

سادساً- أعلن في سنة ١٩٧٦ في باريس وتونس أنه أصبح من المقرر أن يقام في منطقتنا معسكر سُني ومعسكر شيعي ويتزعم المعسكر السُني دولة من دول المنطقة، والمعسكر الشيعي دولة على أن تدار الحروب بينهما، وقد حدث ما خططوا له، فالشيعة أشبه بمخلب قط ويؤدون مصلحة بالغة لأعداء الإسلام ولم يطلقوا رصاصة واحدة على اليهود في أحداث غزة الأخيرة، وبالتالي فليس اكتشافاً أن يؤمن أوباما بأهمية الدور الإيراني في حل المشكلات التي يواجهها الأمريكان في العراق وأفغانستان ولبنان وإسرائيل وفلسطين، وهو نفس الدور المشبوه الذي مارسوه من قبل وما زالوا يمارسونه في تفتيت هذه الأمة والكيد لأهل السُّنة.

سابعاً- الفارق كبير بين رجل العقيدة والمبدأ وبين رجل السياسة، فالأول شأنه كشأن صاحب يس لا يغير ولا يبدل، بل يثبت على عقيدته لا ترحزه المناصب والأموال وقد يبيع نفسه رخيصة في سبيل عقيدته، أما السياسي الذي لا يؤمن بالله رباً وبالإسلام ديناً ولا بمحمد ﷺ نبياً، فتارة تجده يتواطئ مع الأمريكان وبأخرى مع الشيوعيين حتى في الفتك بالمسلمين، قد يوالي الشيعة تارة ويعاديهم تارة أخرى، أي أن الغاية تبرر الوسيلة عنده، وهذه هي السياسة الميكافيلية والعقل المعيشي النفاقي الذي يسعى لتحقيق مصلحته الدنيوية المتوهمة حتى لو أتت على حساب دينه إن كان عنده شيء من دين.

ونحن بفضل الله لم نغير جلودنا ولم تتعلق قلوبنا بالرئيس الأمريكي الحالي ولا السابق وقد رفضنا الشيعة وعقائدهم المخالفة للكتاب والسُّنة ولم نعتزف بثورتهم المحسوبة على الإسلام زوراً وهُتائاً، ونسأله سبحانه الثبات على عقيدة أهل السُّنة حتى الممات.



ثامناً - نحن أحق بإقامة الدولة العالمية التي تقيم الحق في الخلق وتحكم بشرع الله في دنيا الناس بعيداً عن الدوران في فلك الشرق تارة والغرب تارة أخرى، فلا يليق أن نكون ألعوبة في أيدي أعداء الإسلام، ينبغي أن يكون قرارنا نابعاً من ديننا، والولاء والبراء لا يمليه الأمريكان على هذه الأمة.

إن الحكومات العربية لا تنهض بديلاً عن الدولة الإسلامية ولا تقوم مقامها، ولا يفل الحديد إلا الحديد، وقد تتفاوت عداوة الشيعة والأمريكان لأهل الإسلام وهذا لا يمنعهم من الوقوف في خندق واحد في الكثير من الجبهات، فوجب الحذر والتحذير «يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم».

تاسعاً- تحليل الوقائع والأحداث، ومحاولة فهم دهاeliz السياسة لا ينبغي أن يشغلنا عن منهج الأنبياء والمرسلين في تعبيد الدنيا بدين الله واستصحاب السُنن الشرعية والكونية وتأهيل النفس والأمة لتسلم زمام الريادة والقيادة، فالمستقبل لدين الله بغلبته وظهوره على الأديان كلها، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ يَنْصُرِ اللَّهُ ﷻ﴾ ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ نَبَاهُ بَعْدَ حِينٍ ﷻ﴾.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

منع الزواج وعدم عقوبة الزنا قبل سن الثامنة عشر

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.
أما بعد.. فقد دأبت وزيرة الإسكان الجديدة على إصدار الآراء المناقضة لشرع الله وبالمصادمة لطبيعة هذا الشعب المسلم، فتارة تريد تجريم الزواج من الفتاة التي لم تبلغ الثامنة عشرة من عمرها، وشنت حملة لا هوادة فيها عبر كل وسائل الإعلام على ختان الإناث وأرادت تجريم تعدد الزوجات أو منعه، وتارة أخرى تنادي بعدم تجريم الفتيات اللاتي يمارسن الدعارة إذ لم يصل عمرهن إلى الثامنة عشرة، بما يعني منع البنت من الزواج قبل ١٨ سنة مع إباحة الزنى لها !!!، وبمصطلح الشرع تحريم الحلال وتحليل الحرام، وهذه المعاني إن تمت سواء كانت عن عقيدة أو جهل.. فمن شأنها أن تؤدي لمزيد من التحلل والفساد وإشاعة الرذيلة في البلاد والعباد، ومشابهة الغرب الذي تم استيراد هذه الآراء منه.

وهذه الوزيرة قد تمت ترقيتها من منصب أمين المجلس القومي للطفولة والأمومة إلى وزيرة سكان -رغم عدم التأهل لهذا المنصب أو ذاك- فالولاية والإمارة والمناصب يُقدم لها الأصلح والأمثل فالأمثل ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ آسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾، و«لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمْرَهُمْ امْرَأَةٌ»، وباصطلاح العصر فهذه المعاني المثارة تعبر عن مرجعية غربية وأجندة أجنبية مستوردة تتعارض مع وجوب رد الأقوال والأفعال لكتاب الله ولسنة رسول الله ﷺ، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الاحزاب: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ



يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾ [المائدة: ٥٠] ، هذا الخطاب يتوجه للخلق كافة هنا وهناك فكيف يُحال بين المسلمين وبين دين الله، أو يُفرض عليهم غير شرع الله؟، فالخلافة والحكم موضع لإقامة الدين وسياسة الدنيا به، وتصرف الحاكم منوط بالمصلحة، وهذه المصلحة لا تتحقق إلا بتطبيق شرع الله في كل ناحية من نواحي الحياة.

والواجب علينا أن نكون على بصيرة من أمرنا وأمر الناس، وأن نقيم الحق في الخلق وما وسعنا الأمر، وقد بينت حكم ختان البنات في رسالة صدرت بهذا العنوان، وذكرت فيها مشروعية ختان البنات وأوردت النصوص الدالة على ذلك، وأن خلاف أهل العلم في هل هو واجب أم مستحب ولم يتحقق إجماع أطباء ولا غيرهم على منع الختان، فالأطباء كانوا وما زالوا يدرسون ويختنون البنات، وتعديل الشهوة مسألة تكلم بها ابن تيمية وغيره، والنساء شقائق الرجال في الأحكام، ولا يصح الاحتجاج بصور الجور والتعدي في الختان، فالعدل أساس الملك وبه قامت السموات والأرض.

كما رددت على مسألة تجريم تعدد الزوجات، وذلك في مقالة منشورة على الموقع وسبق أن ألفت كتاباً في هذا الموضوع بعنوان (نظرات في مسألة تعدد الزوجات) فليراجع، ولا يجوز لمخلوق أن يشرع مع الله، فالتعدد لمصلحة المرأة والرجل والمجتمع، أما الزواج العرفي فله صور كثيرة بعضها يحل وبعضها يحرم، والضابط عندنا موافقة الولي والشهود والإيجاب والقبول، أما الوثيقة التي يكتبها المأذون فهي لضمان الحقوق فقط، ويصح الزواج بدونها إذا تم وفق الضوابط الشرعية، ولا يصح للمرأة أن تزوج نفسها ولا أن تزوج المرأة المرأة، فلا نكاح إلا بولي، بل لا يجوز تزويج الأبعد في وجود الأقرب إلا لو أعضلها الأقرب عن زواج الكفو المناسب. طالع كتابنا في ذلك « الزواج العرفي ».

أما منع الزواج حتى تبلغ الفتاة الثامنة عشر من عمرها فهذا تحكم فارغ وتجبر واسع ومصادمة لشرع وواقع، فقد تزوج النبي ﷺ من أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وهي دون هذا السن، والمرأة مستعدة للزواج في سن مبكر، وواقع الأمهات والجدات شاهد على ذلك، فإذا أتاه الكفو فمن الذي يمنعها من الزواج، ومن الذي يعوقها (لا عقل ولا فطرة ولا

خبرة ولا واقع وقبل ذلك لا شرع يمنع)، والمصلحة تتحقق بالزواج والمفسدة والمضرة إنما هي في منعه، وتصرف الحاكم منوط بالمصلحة، ولا يجوز إجراء المعاني وفق ما عليه الغرب، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]

والطامة الأخيرة في هذه التصريحات وهذه الآراء: القول بمنع عقوبة الدعارة قبل سن الثامنة عشر، الأمر الذي لا يمكن أن نجد له مبرراً ولا أن نلتمس لصاحبه عذراً إذا ما انضاف إلى سيل التصريحات المخالفة لشرع الله والمصادمة لمشاعر المسلمين، والمناقضة للعقل والفطرة، كيف يشرع البشر ويسنون القوانين التي تحرم الزواج قبل هذا السن، بينما لا يجرمون الزنى فيه، فمن الأمور التي ينبغي أن لا يختلف عليها في إقامة حد الزنا (العقل والبلوغ والاختيار والعلم بالتحريم)، ويثبت الحد بالإقرار أو الشهود، وبذلك وردت النصوص الشرعية، فلا حد على صغير (ويكتفي بتأديبه تأديباً زاجراً)، ولا على مجنون ولا مكره لما روته عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل» [رواه أحمد وأصحاب السنن والحاكم، وحسنه الترمذي]، وتحديد سن الثامنة عشرة لن تجده في كتاب من كتب الفقه ولا على لسان عالم من علماء الأمة، فمن أين أتوا به؟!، إلا أن يقال هؤلاء يفتأون على دين الله ويشرعون شرعاً لم يأذن به الله، وكل ذلك مردود على صاحبه كائناً من كان، ونسأل الله تعالى أن يُبرم لهذه الأمة أمر رشد يُعز فيه أهل طاعته ويذل فيه أهل معصيته، ويؤمر فيه بالمعروف، ويُنهى فيه عن المنكر، هو سبحانه ولي ذلك والقادر عليه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الموت الإكلينيكي وحكم نقل الأعضاء

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاه.

أما بعد .. فقد كثر الكلام في الأونة الأخيرة عن الموت الإكلينيكي وحكم نقل الأعضاء البشرية من مريض (موت جذع المخ) دون الاعتداد بباقي مظاهر موته، وقد تخوف البعض من قتل الأحياء من الفقراء، واعتبروا إصدار مثل هذه القوانين يعني قتل المرضى لصالح الأغنياء وتأكيدهم أن هناك العديد من مرضى جذع المخ قد تماثلوا للشفاء، ويتخرج بعض الأطباء في رفع أجهزة الإنعاش مع التشخيص بموت الدماغ كما يتخرج الأهالي وخصوصاً مع التكاليف الباهظة والمعاونة بتكرار رؤية مريضهم جثة هامدة، والوصول إلى درجة الإحباط هذه لمعرفتهم بعدم الجدوى من الجهود المبذولة، وقد يحتاج الطبيب لأجهزة الإنعاش لمريض آخر يكون إنقاذ حياته ممكناً، وقد سمعنا عن حالات بقيت تحت أجهزة الإنعاش مدة سنين، وربما ظلت الشعوب محكومة بحاكم ميت موضوع تحت أجهزة الإنعاش في غرف العناية المركزة، وقد اطلعت على بحث قيم في المسائل الطبية المستجدة وهو عبارة عن رسالة دكتوراة لمحمد عبد الجواد حجازي تعرض فيها لحكم رفع أجهزة الإنعاش وغيرها من المسائل المستجدة، ونبدأ بذكر ما جاء في كتابي أخطاء شائعة في البيوع بشأن موضوع زراعة الأعضاء:

الدم وأعضاء الإنسان لا تتقوم بثمن، ولا يملك العبد الحق في بيع أجزائه ولكن يجوز التبرع بها على سبيل الإثابة المحضة في حالات الاضطرار، فإذا لم يجد المضطر متبرعاً جاز له الشراء دفعاً للهلكة عن نفسه ويكون الإثم على البائع، ولو رصدت مبالغ للمتبرعين بالدم ونحوه من قبل المؤسسات والهيئات، فعلى المتبرع أن ينفقها في مصالح المسلمين وقد رأى مجلس المجمع الفقهي أن استدلال القائلين بالجواز بشأن موضوع زراعة الأعضاء هي الراجعة ولذلك انتهى إلى القرار التالي:

أولاً- أن يأخذ عضو من جسم إنسان حي، وزرعه في جسم إنسان آخر مضطر إليه لإنقاذ حياته، أو لاستعادة وظيفة من وظائف أعضائه الأساسية هو عمل جائز لا يتنافى مع الكرامة الإنسانية بالنسبة للمأخوذ منه، كما أن فيه مصلحة كبيرة وإعانة خيرة للمزروع فيه، وهو عمل مشروع وحميد إذا توفرت فيه الشرائط التالية:

١- أن لا يضر أخذ العضو من المتبرع به ضرراً يخل بحياته العادية، لأن القاعدة الشرعية أن الضرر لا يزال بضرر مثله ولا بأشد منه، ولأن التبرع حينئذ يكون من قبيل الإلقاء بالنفس إلى التهلكة، وهو أمر غير جائز شرعاً.

٢- أن يكون إعطاء العضو طوعاً من المتبرع دون إكراه.

٣- أن يكون زرع العضو هو الوسيلة الطبية الوحيدة الممكنة لمعالجة المريض المضطر.

٤- أن يكون نجاح كل من عمليتي النزع والزرع محققاً في العادة أو غالباً.

ثانياً- تعتبر جائزة شرعاً بطريق الأولوية الحالات الآتية:

١- أخذ العضو من إنسان ميت لإنقاذ إنسان آخر مضطر إليه بشرط أن يكون المأخوذ منه مكلفاً وقد أذن بذلك حال حياته.

٢- أن يؤخذ العضو من حيوان مأكول ومذكى مطلقاً، أو غيره عند الضرورة لزرعه في إنسان مضطر إليه.

٣- أخذ جزء من جسم الإنسان لزرعه أو الترقع به في جسمه نفسه، كأخذ قطعة من جلده أو عظمه لترقيع ناحية أخرى من جسمه بها عند الحاجة إلى ذلك.

٤- وضع قطعة صناعية من معادن أو مواد أخرى في جسم الإنسان لعلاج حالة مرضية فيه كالمفصل وصمام القلب وغيرهما، فكل هذه الحالات الأربع يرى المجلس جوازها شرعاً بالشروط السابقة.



وهذه القضية من جملة القضايا المعاصرة المستجدة والتي تدلك بوضوح على أن باب الاجتهاد لا يمكن إغلاقه إذ يفتح على من تأهل لذلك، ومن جهة أخرى فهي نموذج من نماذج وفاء الشريعة باحتياجات البشرية في كل زمان ومكان، والحمد لله الذي رضى لنا الإسلام ديناً.

وإليك حكم ما جاء في رفع أجهزة الإنعاش من كتاب المسائل الطبية المستجدة:
الفرع الأول- في حالة الشخص الذي يستفيد من تركيب أجهزة الإنعاش له الشخص في هذه الحالة على صنفين:

الأول- من تعينه الأجهزة على عودة القلب والتنفس واستمرار عودتها مع استرداد وعيه، وبالتالي استفادته من أجهزة الإنعاش.

الثاني- من تعينه الأجهزة على عودة القلب والتنفس واستمرار عودتها مع كونه في حالة غيبوبة.

وهي الحالة التي اختلف في تسميتها إلى «الحياة النباتية» و«الحياة الخلوية» و«حياة جسدية» وتنتج عن موت جزء من الدماغ هو «المخ» مركز التفكير والذاكرة والإحساس والحركة والإرادة.

ويمكن للمريض والحالة هذه الاستغناء عن أجهزة الإنعاش كما في حالة «كارين ان كونيلان» التي عاشت حياة نباتية وأوقفت أجهزة الإنعاش عنها بأمر المحكمة في مايو ١٩٧٦ إلا أنها استمرت في حياتها لمدة عشر سنوات تقريباً، وهي تعيش على التغذية بالمحاليل، وعلى أجهزة الإنعاش من حين لآخر.

الحكم الشرعي لاستعمال أجهزة الإنعاش في هذه الحالة متوقف على معرفة «حكم التداوي» الذي عقدنا له المبحث من هذا الفصل، وبناءً عليه، فقد اختلف في حكم استعمال أجهزة الإنعاش على قولين:

القول الأول- أنه واجب كفائي، وهو قول الشيخ محمد المختار السلامي.

أما كونه:

١- واجب فذلك أن حالة الإنعاش تختلف عن أي حالة من حالات الاضطراب التي تقلب حتى حكم التحريم إلى الوجوب حفاظاً على الحياة التي هي من المقاصد الضرورية الخمس، واعتبار غير الوجوب في الإنعاش تبعاً لحكم التداعي يلزم منه المغايرة بينها عند الشيخ السلامي.

٢- كفائي، فإن خاصية الواجب الكفائي أن كل فرد من الأفراد المؤهلين للقيام بالعمل إذا قام به البعض وتحقق سقط الطلب، وهذا يقتضي:

(أ) أن وجود الاختصاصيين في الإنعاش واجب، تأثم الأمة كلها إذا لم تعتن بتخريج هذا النوع من الأطباء.

(ب) أن إعداد الأجهزة وأدوية الإنعاش بالقدر والممكن من الاستفادة منه هو واجب كفائي أيضاً تتحمله الدولة أولاً.

(جـ) أن واجب الاختصاصي أو المجموعة موالاة رقابة المصاب مراقبة تحقق الهدف من الإنعاش، وهناك يكون كل تقصير متعمد موجباً لتحمل المقصر مسؤولية نتائج التقصير.

القول الثاني- أنه مندوب، وهو قول الشيخ عبد القديم يوسف.

وذلك من قبيل الأخذ بما ترجح عنده في التداعي وأنه مندوب إليه، يقول: «وإذا عرفنا أن حكم التداعي النذب سهل علينا أن نعرف حكم استعمال أجهزة الإنعاش الطبية الصناعية الحديثة، فيكون حكمها جواز استعمالها، وتكون مندوبة خاصة لمن يرى الأطباء أنها لازمة لتركب على جسمه، ومادام استعمالها مندوباً فإن بقاءها مشغلة على من ركبت على جسمه حتى تموت أجهزة جسمه الرئيسية ليس بواجب.

الترجيح:

سبق وأن رجح الباحث عند بحث التداوي أنه مندوب، وعليه فإنه يترجح لديه أن استعمال أجهزة الإنعاش للشخص الذي يستفيد من تركيبها له مندوب إليه أيضًا.

حكم رفع أجهزة الإنعاش:

من خلال عرضنا لحكم استعمال أجهزة الإنعاش يظهر منه خلاف في حكم رفعها على قولين:
القول الأول- أنه يحرم.

وهو المتوجه من كلام الشيخ محمد المختار السلامي في حالة حاجة المريض للأجهزة وعملها في إنقاذه لتحقيق هدف الإنعاش.

أما حالة «الحياة النباتية» فقد جعلها الشيخ السلامي مع موت الدماغ وخلط بينهما على أنهما حالة واحدة، وبالتالي لا يستنتج لها من قوله حكم الوجوب في الإنعاش والحرمة في رفعه.

القول الثاني- أنه يجوز.

وهو المتوجه من كلام الشيخ عبد القديم يوسف، في حالة «الحياة النباتية» عند موت المخ جزء الدماغ.

وعلى ذلك فيظهر أن الخلاف في المسألة شكلي، ونهايته: أن الشخص إذا كان فيه حياة مستقرة واعية لا تنزع عنه الأجهزة ما دامت تحافظ على حياته، أما إن كانت حياته المستقرة غير واعية ويعاني من غيبوبة وهي حالة الحياة النباتية فإنه يجوز رفع الأجهزة ولا يتحمل الطبيب ضماناً ولا مسؤولية عن ذلك.

الفرع الثاني- في حالة الشخص الذي مات دماغه:

أي مات دماغه بجميع أجزائه أو مات جذع الدماغ فقط.

يرى الأطباء أن جملة من الأضرار تترتب على إبقاء المريض مرتبطاً بجهاز الإنعاش رغم تلف دماغه النهائي، وهي:

أ- أن في ذلك بذل جهد كبير فيما لا طائل تحته بل يقرب من كونه نوعاً من العبث، حيث أثبتت الدراسات العملية أن من توفرت فيه كل شروط تشخيص موت الدماغ قد وصل إلى نقطة اللاعودة، وأن توقف بقية الأعضاء عن العمل لا بد أن يحدث بعده بمدة.

ب- غرف العناية المركزة في كل مستشفيات العالم محدودة ومخصصة لإعطاء عناية متواصلة في كل ثانية حتى تستقر حالة المريض الصحية، وهم بحاجة ماسة لمثل هذه المراقبة والعناية، ووجود مريض تلف دماغه نهائياً على هذه الأجهزة يحجز مكان مريض آخر يكون إنقاذ حياته ممكناً بإذن الله.

ج- تكاليف العناية المركزة باهظة سواء تحملتها الدولة أو الفرد، فمن الأولى إنفاقها فيما يعود بالنفع على المريض أو أسرته بدلاً من إهدارها بما لا جدوى منه؟.

د- العاملون في وحدات العناية المركزة يصابون بالإحباط لمعرفةهم بأن مآل جهودهم آلي، يؤثر ذلك على مستوى عنايتهم بالمرضى الآخرين.

هـ- تزداد آلام أقارب المريض وذويه ومعاناتهم بتكرار رؤيتهم له جثة هامدة.

لهذا كله تصدى مجموعة من الباحثين في الفقه لهذه المسألة، وبينوا حكمها الشرعي، فكان اتفاقهم على جواز رفع أجهزة الإنعاش عن الشخص الذي مات دماغه، ومن ذلك ما جاء عن لجنة الفتوى بوزارة الأوقاف الكويتية في جلستها المنعقدة في ١٩٨١/١٢/١٤، ورأى كل من د. توفيق الواعي، والشيخ محمد مختار السلامي، والشيخ بكر أبو زيد، ود. محمد سعيد رمضان البوطي، والباحثة ليلي أبو العلا.



وعليه قرر مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وقرار المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي.

وقد اشترط هؤلاء لجواز رفع الأجهزة، شرطين:

الأول- أن يكون الشخص ميئوس منه، ولا يوجد أدنى أمل في شفائه، وأنه لا يعيش أكثر من عدة أيام مع وضع هذه الأجهزة عليه، وهذا القرار للأطباء على وجه القطع في الإخبار.

وقد اشترط المجمع الفقهي الإسلامي للرابطة أن يكون هذا القرار من لجنة مكونة من ثلاثة أطباء اختصاصيين خبراء، في حين لم يأت قرار مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي على ذكر العديد، وينبغي أن يكون قرار الأطباء متضمناً بيان أن جميع وظائف دماغه قد تعطلت تعطلاً نهائياً وأن هذا التعطل لا رجعة فيه، وزاد مجمع الفقه الإسلامي للمنظمة أن يأخذ دماغه في التحلل.

أما الشيخ بكر أبو زيد، فقد نص على اعتبار قرار «الطبيب المختص المتجرد من أي غرض أن الشخص ميئوس منه».

فإن كان الشخص غير ميئوس منه أو هناك أدنى أمل في شفائه فلا ترفع الأجهزة حتى يصل إلى حد اليأس أو يصل إلى السلامة.

الثاني- توفر الداعي لفصل الأجهزة.

وهو أحد أمرين:

(أ) إذا كانت أجهزة الإنعاش التي خصصت لهذا الذي مات دماغه والتي أبقيناها على هذا الجسم قد وجد من هو أحوج لهذه الأجهزة منه من حيث تحقق شفائه بها أو وجود حياة كاملة فيه.

(ب) إذا كانت النفقات التي يتطلبها مواصلة الإنعاش تلتهم من الرصيد المالي ما يعود بالضرر على مستوى العلاج لبقية المرضى كحالة الدول التي لا تمتلك قوة مالية.

فإن توفر الداعي عند القائل به جاز رفع الأجهزة، ويكون الأمر متروكاً للطبيب إن شاء أبقاه تحت هذه الأجهزة أو صرفها عنه. وقد استدلوا للجواز بما يلي:

(أ) أنه برفع الأجهزة لا يوقف علاجاً يرجى منه شفاء، وإنما يوقف إجراء لا طائل من ورائه في شخص محتضر.

(ب) أن فيه إنهاء لما يؤلمه من حالة النزع والاحتضار.

الفرع الثالث- في حالة الشخص الذي مات تماماً.

أي بموت أجهزته من الدماغ والقلب ومفارقة الحياة لهما، ففي هذه الحالة يتوقف القلب والتنفس ولا يعودان للاستجابة لأجهزة الإنعاش، وبالتالي يحكم بموت هذا الشخص.

ويتفق الأطباء والفقهاء على رفع الأجهزة لتحقيق الوفاة.

وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ